مفهوم "وجه الكلام"
في الأحكام النحوية عند سيبويه

إعداد

أ.م / هالة محمد السيد زهران

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر- فرع البنات بالقاهرة

مفهوم "وجه الكلام" في الأحكام النحوية عند سيبويه

إعداد

د/ هالة محمد السيد زهران

أستاذ مساعد بقسم اللغويات

جامعة الأزهر- فرع البنات بالقاهرة

hala.zhran@yahoo.com

الملخص:

يدرس البحث أحد الأحكام التقويمية التي تخص لغة الخطاب، والاستعمالات اللغوية والنحوية وهو حكم "وجه الكلام"، وذلك في أول كتاب نحوي يصل إلينا وهو كتاب سيبويه، فيتناول أولاً المقصود بالأحكام النحوية، لغة واصطلاحًا، ثم يوضح علاقة "وجه الكلام" بالأحكام النحوية، كما يعرض البحث المسائل التي صرح فيها سيبويه بهذا الحكم، ويصنف المتشابه منها في سبعة مطالب، ممثلة في مراعاة المعنى والمقام، ومراعاة التناسب والمشاكلة، ومايقتضيه القياس، وما يقتضيه مراعاة الأولى والأجود، ومايقتضيه الفرار من الكراهية والقبح ومن مجيء الكلام على غير وجه، وما جاء لمقتضى التعاقب، ثم ما ورد على غير وجه الكلام. وفي الخاتمة يشير البحث إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: وجه الكلام، أحكام نحوية، سيبويه، الكتاب.

The concept of "face of speech" in grammatical provisions At Sibuye.

Prepare

Dr. Hala Mohammed Al Sayed Zahran

Assistant Professor, Linguistics

Al-Azhar University - Girls' Branch in Cairo

hala.zhran@yahoo.com

Summary:

The research examines one of the orthotic provisions concerning the language of speech, and the linguistic and grammatical uses of the "face of speech", in the first grammatical book that reaches us, the Book of Sibuye, first deals with grammatical provisions, language and terminology, and then explains the relationship of "the face of speech" to the grammar. The research also presents the issues in which Sibuye stated this provision, and categorizes the same in seven demands, represented in the consideration of meaning and place, taking into account proportionality and problems, what is required of measurement, and what is required to take into account the first and the best, and what is required to escape from hatred and ugliness and the coming of speech in a non-faceted way, and what came for the necessity of succession, and then what was said otherwise. In conclusion, the research refers to the most important findings.

Keywords: The Face of Speech, Grammatical Judgments, Sibuye, The Book

.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمد لله المتفضل بالجود والإحسان، أنعم علينا باللغة العربية واختصها بحسن تصريف الكلام، والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء، والصلاة والسلام على من أتاه الله جوامع الكلم، وخصه ببدائع الحِكَم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،

فإن كتاب سيبويه كان وما زال المورد الذي لا يَنضُب معينُه على كثرة الاغتراف منه، والباحث فيه بلا شك يقف على درر وجواهر تبرز عظمته، وعلو منزلته، وتتجلى لديه ظواهر نحوية، وأحكام بُنيت عليها دعائم الدرس النحوي، ومن تلك الأحكام "**وجه الكلام**".

وقد لفت نظري قلة استعماله عند سيبويه، فقد ورد في عشرين موضعًا، ولم يستعمله العلماء بعده – فيما بحثت– باستثناء الفراء إلا نادرًا، ولا نلمحه – أيضًا– إلا في نفس المواضع التي وردت عند سيبويه، وفي الأمثلة ذاتها التي ذكرها.

ولعل معناه اللغوي – وهو المقصود من الكلام أو السبيل الذي يُقصَد به– قد طغى عليه، فآثر العلماء عدم استخدامه، وتورّع الباحثون عن دراسته.

لذلك أخذت على عاتقي حصر المواضع التي ورد فيها حكم "**وجه الكلام**" عند سيبويه، ودراستها بشيء من التفصيل في محاولة لاستجلاء

مفهومه عنده، وبيان المقاصد التي يرمي إليها من استخدامه، ووضع صوره المشتركة في سمات عامة تحت مسمًّى واحد يميزها عن بعضها.

ولم أعثر – حسب علمي – على من تناول موضوع البحث بالدراسة، على الرغم من أن الأحكام النحوية قد حظيت باهتمام الباحثين والدارسين، فمنهم من درس موضوع الأحكام النحوية بصورة شاملة، مثل: الأحكام التقويمية في النحو العربي[١] للدكتور نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي، والأحكام النوعية والكمية في النحو العربي[٢] للدكتور صباح علاوي السامرائي، ومنهم من اقتصر في دراستها على عالم من العلماء، مثل: إبرام الحكم النحوي عند ابن جني[٣] للباحثة شذى عطا سليم جرّار، أو في مؤلف من المؤلفات، مثل: الأحكام النحوية في شرح المفصل بين الاستقراء والتعليل[٤] للباحثة سليمة دحيري.

وخصص آخرون بعض جوانبها بالدراسة دون أن يقصرها على عالم من العلماء مثل: الوجوب والجواز والامتناع في النحو العربي – دراسة وصفية تحليلية–[٥] للباحث مرتضى فرح على وداعة، وظاهرة الغلط في الدرس النحوي[٦] للباحث أحمد رحمان ثابت الزكي، وخلاف الأولى في الدرس النحوي بين التنظير والتطبيق[٧] للدكتور عبد الله عويقل السلمي،

(١) طبعة دار الكتب العلمية، لبنان، طبعة أولى ٢٠١١م.
(٢) طبعة دار مجدولاي، عمان، طبعة أولى ٢٠١١– ٢٠١٢م.
(٣) رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٥م.
(٤) رسالة ماجستير، جامعة محمد خضر، بسكرة، ١٤٣٦هـ– ٢٠١٥م.
(٥) رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، السودان، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.
(٦) رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠١٣م.
(٧) مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، م٣، ع٢، ١٤٣١هـ– ٢٠١٠م.

ومنهم من قصرها على عالم، مثل: مفهوم الإحالة عند سيبويه – أبعاده وضوابطه[١].- للدكتور لطيفة إبراهيم النجار، ومن مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتاب (المقتضب)[٢] للدكتور سيف الدين طه الفقراء.

وأما كتاب: "ما فُهم على غير وجهه من كتاب سيبويه"[٣] لأستاذنا الدكتور صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم- رحمة الله عليه- فإنه يبعد تمامًا عن موضوع بحثي؛ لأنه تناول فيه المسائل الواردة في كتاب سيبويه ولم تفهم على الوجه الذي أراده، لبيان مراده من عبارته في تلك المسائل، وتجلية مذهبه إحقاقًا للحق.

وقد آثرت الاقتصار في هذا البحث على المواضع التي صرح فيها سيبويه بتعبير "**وجه الكلام**" من دون أن أُدخل في الاعتبار أي تعبير أو مصطلح آخر قد يقترب منه في الدلالة مثل "الوجه"[٤] حتى أتمكن من حصر الموضوع وتتبعه، وإعطاء الفرصة لغيره من الدراسات والأبحاث.

ويقع البحث بعد هذه المقدمة في مبحثين وخاتمة، وبيانهما كما يأتي:

المبحث الأول : الأحكام النحوية عند النحاة، وعلاقة "وجه الكلام" بها.

وفيه مطلبان:

---

(١) المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، م٣، ع١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.

(٢) مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م١٢، ع٢، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٥م.

(٣) طبعة دار الطباعة المحمدية، طبعة أولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

(٤) ورد هذا التعبير في الكتاب فيما يزيد عن سبعين مرة، ينظر مثلاً ٥٣/١، ٦٣، ٦٧، ٨٦، ٧٢، ٧٩، ٨٦، ٢٥/٢، ٢٦، ٢٩، ٥٠، ٥١، ٣١/٣، ٤١، ٤٣، ٣٤٨/٤، ٣٨٤.

المطلب الأول : المقصود بالأحكام النحوية لغة واصطلاحًا.

المطلب الآخر : علاقة "وجه الكلام" بالأحكام النحوية.

المبحث الآخر: مواضع حكم "وجه الكلام" عند سيبويه، وتمثلت في سبعة مطالب:

المطلب الأول : استعمال وجه الكلام فيما يقتضيه مراعاة المعنى والمقام.

المطلب الثاني : استعمال وجه الكلام فيما يقتضي مراعاة التناسب والمشاكلة.

المطلب الثالث : استعمال وجه الكلام فيما يقتضيه القياس.

المطلب الرابع : استعمال وجه الكلام فيما يقتضيه مراعاة الأولى والأجود والمختار.

المطلب الخامس: استعمال وجه الكلام فيما يقتضيه الفرار من الكراهية والقبح، ومن مجيء الكلام على غير وجه.

المطلب السادس: استعمال وجه الكلام فيما يقتضيه التعاقب.

المطلب السابع : ما جاء على غير وجه الكلام.

الخاتمة : تضمنت أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، وقد أعقبتها بفهرس الآيات القرآنية والأشعار وأقوال العرب، ثم ثبت المصادر والمراجع التي تم الاستعانة بها في الدراسة، ثم فهرس الموضوعات.

وبعد،،

فقد اجتهدت في هذا البحث قدر طاقتي رغبة في تقديم دراسة أرجو أن تكون جادة، فما كان من توفيقٍ فمن الله سبحانه وتعالى، وما كان من خطأ أو نقص فحسبي أني بشر، وأسأل الله عزوجل أن يُنَضّر وجه كل من أسدى إليّ نصحًا، وقوّم معوجًا، وأكمل نقصًا، وأن يجعل عملي كله صالحًا، ولوجهه الكريم خالصًا، ولا يجعل لأحد فيه شيئًا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول

الأحكام النحوية عند النحاة، وعلاقة وجه الكلام بها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

المقصود بالأحكام النحوية لغة واصطلاحًا

الحُكْم في اللغة: مصدر قولك: حَكَم بينهم يَحْكُم، أي: قضى[١]. فالحكم بالشيء أن تقضي بأنه كذا أو ليس بكذا، سواء ألزمتَ غيرك أم لم تلزمه[٢].

والحكم أيضًا: العلم والفقه، قال تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾[٣]، أي: علمًا وفقهًا، والعرب تقول: حَكَمْتَ وأَحْكَمْتُ وحَكَّمْتُ، بمعنى: منعت ورددت، ومن هذا القبيل قيل للحاكم بين الناس حاكم؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم، ومنه سُمِّيَت حَكَمَةُ اللِّجام؛ لأنها تُرُدَّ الدابة[٤].

وقد عرّف الجرجاني الحكم "بأنه إسنادُ أمرٍ إلى آخر إيجابًا أو سلبًا"[٥].

---

(١) ينظر: الصحاح باب الميم فصل الحاء.

(٢) ينظر: المفردات ص١٢٦.

(٣) من آية ١٢ من سورة مريم.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١١١/٤، واللسان (حكم).

(٥) التعريفات ص٨١.

وتطلق الأحكام النحوية اصطلاحًا- فيما توصلت إليه[١]- على نوعين:

أحدهما: الأحكام العامة أو الثابتة، وهو ما عبر عنه الكفوي بـ"الحكم العادي القولي"[٢]، "وهو ما تنص عليه قاعدة ما"[٣]، ويتوافق مع المعنى اللغوي في القضاء؛ لأن الحكم بالشيء -كما نصَّ الراغب الأصفهاني- أن تقضي بأنه كذا، أو ليس بكذا[٤]، وقد استعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضي به والذي لا يجوز أن يتخلف أو يتأخر"[٥]، فهو ماتقضي به القاعدة "كأن يقال مثلاً: المبتدأ اسم مرفوع، يقع في أول الجملة غالبًا، مجرد من العوامل اللفظية، ومحكوم عليه بأمر ما"[٦]، أو يقال: أن للفاعل أحكامًا منها الرفع، وكونه عمدة، وأنه يجب تأخيره عن الفعل أو ما في قوته[٧].

ويُعَد هذا النوع من الأحكام النحوية عند النحاة ركنًا من أركان القياس الأربعة وهي:

---

(١) لم تنص الدراسات السابقة- حسب اطلاعي- على هذا التقسيم، فكان الحديث فيها عن الحكم النحوي عامًا، ولم تفصل بين هذين النوعين.

(٢) الكليات ص٣٨١.

(٣) المعجم المفصل في النحو العربي للدكتورة عزيزة فوال بابستي ٤٩٧/١.

(٤) المفردات ص١٢٦.

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير اللبدي ص٦٥.

(٦) المعجم المفصل في النحو العربي ٤٩٧/١.

(٧) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص٦٥.

١- **المقيس عليه**، وهو الأصل الذي "يثبت حكمه بنفسه، ويبنى عليه غيره"(١)، ويطلق على النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يُحتج بكلامهم، سواء كان النقل سماعًا أو رواية، مشافهة أم تدوينًا(٢).

٢- **المقيس وهو الفرع**، ويعرف بأنه "اسم لشيء يبني على غيره"(٣)، أي: على كلام العرب تركيبًا أو حكمًا(٤)، "فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"(٥).

٣- **الحكم**، وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه(٦).

٤- **العلة**، وهي "ما يتوقف عليه الشيء ويجب به الحكم"(٧).

"وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله فتقول: "اسم أسند الفعل إليه مقدمًا، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل"، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو

---

(١) التعريفات ص١٣٩.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم ص٩٥، والقياس في النحو العربي للدكتور سعيد الزبيدي، ص٢٠.

(٣) التعريفات ص١٣٩.

(٤) ينظر: القياس في النحو العربي ص٢٥.

(٥) ينظر: الخصائص ١/١١٥، المنصف شرح تصريف المازني ١/١٨٠.

(٦) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي ص٢٣٣، ٢٧٧.

(٧) الكليات ص٦٢٠.

الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو لم يُسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد"[1].

وقد اختلف العلماء في الذي يثبت به الحكم إلى فريقين:

١- ذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص؛ لأنه لو كان ثابتًا بالنص لا بالعلة لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس؛ لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة، وإذا فقدت العلة بطل القياس، فلو قلنا: إن الرفع والنصب في (ضرب زيدٌ عمرًا) بالنص لا بالعلة، لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما، وذلك لا يجوز.

٢- ذهب بعضهم إلى أنه يثبت في محل النص بالنص، ويثبت فيما عداه بالعلة، وذلك نحو النصوص المقبولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية، واستدلوا على ذلك بأن النص مقطوع به، والعلة مظنونة، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون. ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتًا بالنص والعلة معًا؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعًا به مظنونًا، وكون الشيء الواحد مقطوعًا به مظنونًا في حالة واحدة محال.

وقد ذكر الأنباري رأي الفريقين، وعقّب على تعليل الفريق الثاني بأنه غير صحيح معللاً ذلك بأن "الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم. فنحن نقطع على الحكم بكلام

(١) لمع الأدلة ص٩٣.

العرب، ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم. فالظن لم يرجع إلى مايرجع إليه القطع، بل هما متغايران فلا تناقض بينهما"[١].

فلابد للحكم من وجود نصوص ثابتة الاستعمال عن العرب، ودور التعليل يكمن في إثبات هذا الحكم المستنبط من النصوص لتمكين الإلحاق بها والقياس عليها.

النوع الآخر من الأحكام النحوية: الأحكام التقويمية أو الوصفية.

وهي ما يُحكم به على الظاهرة النحوية من حيث فصاحتها وشيوعها، أو قلتها أو ضعفها ونحو ذلك[٢].

وتظهر هذه الأحكام عند سيبويه في مواضع كثيرة، وأول ما يطالعنا ذلك في كتابه ما ذكره في باب الاستقامة من الكلام والإحالة، حيث يقول: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمسِ وسآتيك غدًا.

وأما المحال فأن تنقض أوَّل كلامِك بآخره، فتقول: أتيتك غدًا، وسأتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا.

---

(١) المرجع السابق ص١٢١- ١٢٢.

(٢) ينظر: المدارس النحوية للدكتورة خديجة الحديثي ص٢٩٨.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس[١].

وقد قسّم السيوطي هذا النوع من الأحكام ستة أقسام هي:

١- **الواجب:** كرفع الفاعل، وتأخره عن الفعل، ونصب التمييز، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز، وغير ذلك.

٢- **الممنوع:** كأضداد ذلك، يعني ما هو مذكور في الواجب.

٣- **الحسن:** كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ.

٤- **القبيح:** كرفع المضارع بعد شرط مضارع.

٥- **خلاف الأولى:** كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُه زيدًا.

٦- **الجائز على السواء:** كحذف المبتدأ، أو الخبر، وإثباته؛ حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضي له[٢].

ويلاحظ هنا التشابه بين أقسام الحكم النحوي الذي ذكره السيوطي وأقسام الحكم التكليفي الذي ذكره علماء أصول الفقه، فالأحكام التكليفية خمسة أنواع، ذلك أن طلب الفعل إما أن يكون جازمًا أو غير جازم، فالأول: الإيجاب، والثاني: الندب، وطلب الكف إما جازم أو غير جازم، الأول: التحريم، والثاني: الكراهة، وإن ورد الخطاب بالتخيير فهو المباح[٣].

---

(١) الكتاب ١/٢٥- ٢٦.

(٢) ينظر: الاقتراح ص٤٨- ٤٩.

(٣) ينظر: المستصفى من علم أصول الفقه ١/٢١٠- ٢١١، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي ص٤٤- ٤٥.

والحق أن هذه الأقسام للحكم سواء التكليفي أم النحوي ترجع إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي أقسام الحكم العقلي التي نَصّ عليها الكفوي، والتي تنحصر في الإيجاب والإحالة (المحال)، والجواز[١]، فما المندوب والمباح والمكروه إلا أصناف تندرج تحت حكم الجائز.

وهناك مصطلحات أخرى للحكم تتردد في التراث النحوي، مثل: القياس والمطرد، والغالب، والكثير، والشائع، والقليل، والنادر، والمسموع، وغيرها[٢].

ونقل السيوطي عن ابن هشام: أنهم يستعملون (غالبًا، وكثيرًا ونادرًا وقليلاً، ومطردًا)، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يُقال فيه ذلك[٣].

وقد صنّف د/ نزار بنيان شمكلي الأحكام التقويمية إلى:

١- **أحكام نحوية مقبولة**، وهي تشمل جميع أقسام الحكم التي ارتضاها النحاة، وقاربت اللغة المثلى التي يسعون إليها[٤]، وتتمثل في:

- القياس وما جرى مجراه، مثل: الوجه، والحد، والباب، والواجب، والأصل، والمختار، والعربي، والفصيح[٥].

---

(١) ينظر: الكليات ص٣٨١.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ص٧٦.

(٣) ينظر: المزهر في علوم اللغة ٢٣٤/١، والاقتراح ص١١٣- ١١٤.

(٤) ينظر: الأحكام التقويمية في النحو العربي ص١٩- ٢٠.

(٥) ينظر: السابق ص٢٣- ٥٨.

- الكثير وما جرى مجراه، مثل: المطرد، والغالب، والشائع، والفاشي، والأولى، والمشهور، والمعروف[١].

- والحسن وما جرى مجراه، مثل: الجيد، والأقوى، والحق، والقريب، والأمثل، والأبين، والواضح، والأعجب، والأحب إليّ، والأسهل، والجائز، والصالح، والصواب، والصحيح، والمستقيم[٢].

٢- **أحكام نحوية مردودة**، وهي إما مردودة ردًا غير قطعي، وإما مردودة ردًا قطعيًا فالأول كالقبيح، والضعيف، والقليل، والمكروه، والضرورة، والشاذ، والنادر، والغريب، والبعيد، والرديء، والخبيث[٣]، والأحكام المردودة ردًا قطعيًا كالمنكر، والخطأ، والمحال، والغلط، والممنوع، والفاسد، واللحن، والباطل[٤].

وصنّف د/ صباح علاوي الأحكام التقويمية إلى نوعية، وكمية.

ويقصد بالنوعية: القويّ، والضعيف، والجيد، والحسن، والرديء، والواجب، والممنوع، والبعيد، والخبيث، والمرذول، والواضح، والبيّن، والوجه، ووجه الكلام، والفصيح، والجليّ، والغامض، والمشكل، والغريب.

وأما الكمية فتعني: الكثير، والمطّرد، والغالب، والشائع، والنادر، والشاذ[٥].

---

(١) ينظر: الأحكام التقويمية في النحو العربي ص٦٣- ٩١.
(٢) ينظر: الأحكام التقويمية في النحو العربي ص٩٥- ١٣٠.
(٣) ينظر: السابق ص١٣٣- ١٨٤.
(٤) ينظر: الأحكام التقويمية في النحو العربي ص١٨٧- ٢١٤.
(٥) ينظر: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي ص١١.

وبالنظر في هذه المصطلحات المتعددة للأحكام التقويمية يُلاحظ أن "بعضها قد يؤدي معنًى واحدًا، وقد تختلف قليلاً في درجة عن أخرى؛ لأن هَمّ النحاة كان مقصورًا على ما وافق أقيستهم فاستعملوها لكي تبين هذا الجانب ولم يوحدوها، ولم يقرروها مصطلحات واضحة الحدود والمعالم، فضلاً عن أن كل نحويّ يتفاوت على الآخر في نظراته، ودقته، وموروثه اللغوي، وذوقه"(١).

فتعدد ألفاظ الأحكام النحوية، وتنوع التعبير عنها، وعدم توحيدها يرجع إلى اختلاف عقلية كل نحوي عن الآخر، وتفاوت طرائقهم في التعبير، ويضاف إلى ذلك أنّ جُلّ اهتمام النحاة كان منصبًّا على وصف الظواهر النحوية لإرساء معالم هذا العلم، وضبط مسائله، وتقعيد قواعده وفق أقيستهم وما سمعوه عن العرب.

وكذلك يمكن أن نقرر بأن الأحكام التقويمية "أحكام اجتهادية"(٢)، ولايقتصر ذلك على الأحكام النحوية الشائعة في كتب النحو، ولم تذكر ضمن مصطلحات الحكم النحوي الستة التي يكررها علماء أصول النحو – ومنهم السيوطي– على ما ذهبت إليه د/ حنان بنت أحمد راجحي(٣)؛ فإن ما قيل فيه بالوجوب وهو أحد المصطلحات الستة يخضع للاجتهاد أيضًا، "فالوجوب النحوي حكم يحكم به المجتهد في النحو بحسب ما تأتي له من

(١) القياس في النحو العربي ص١٣٧.

(٢) ينظر: خلاف الأولى في الدرس النحوي بين التنظير والتطبيق للدكتور عبد الله عويقل السلمي ص٢٦٨.

(٣) ينظر: الأحكام المعيارية في التقعيد النحوي بين ابن جني وابن هشام، دراسة نظرية تطبيقية (حكم الراجح أنموذجًا)، ص١٩٣.

أدلة بين يديه تجعل الأمر عنده كالفرض، وهو عند غيره قابل للبحث، فإذا ثبت ما يخالفه بالحجة والدليل خرج من حيز الوجوب إلى حيز المختلف فيه ليدخل بعد ذلك في باب الراجح والمرجوح"[١]، من ذلك ما ذهب إليه البصريون من وجوب إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور، وجوازه عند الكوفيين[٢]، إلى غير ذلك من المسائل الخلافية في النحو.

المطلب الآخر

علاقة وجه الكلام بالأحكام النحوية

وجه كل شيء مُسْتَقْبَلُه، وفي التنزيل: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾[٣][٤].

ولما كان الوجهُ أولَ ما يستقبلُك، وأشرفَ ما في ظاهر البدن استُعمل في مستقبل كل شيء وفي أشرفه ومبدئه، فقيل: وجه كذا، ووجه النهار[٥] ووجوه القوم سادتهم[٦].

ويراد بالوجه أيضًا المذهب والطريق[٧]، كما يتناول الصفات، يقال: الشيء على وجوه: أي: على صفات[٨].

---

(١) ظاهرة الوجوب النحوي بين سيبويه والفراء للدكتور صباح علاوي السامرائي ص٢٢، وينظر الأحكام النوعية والكمية في النحو ص٤٥.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف م٦٥ ج٢/ ٤٦٢.

(٣) من الآية ١١٥ من سورة البقرة.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤/٣٩٠، واللسان (وجه).

(٥) ينظر: المفردات: ص٥١٣.

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٣٩٠، واللسان (وجه).

(٧) ينظر: المفردات ص٥١٤.

(٨) ينظر: الفروق اللغوية ص١٦٣- ١٦٤.

كما يقال للقصد وجه، وللمقصِد جهة ووجهة، وهي حيثما تتوجه للشيء[١].

ووجه الكلام: السبيل الذي يُقصد به[٢]، أو هو السبيل المقصود به، يقال: الوجه أن يكون كذا، أي القصد الظاهر[٣].

ويُعد "**وجه الكلام**" أحد مصطلحات التقويم النحوي، فهو يعطي حكمًا يخص لغة الخطاب والاستعمالات اللغوية والنحوية، لذلك فهو حكم على جانب كبير من الأهمية، وربما خفي وقلّ استعماله كحكم من الأحكام النحوية، ولعل السبب في ذلك:

١- "ما يعنيه لفظ **وجه الكلام**"[٤]، فإن المعنى اللغوي لوجه الكلام هو أول ما يتبادر إلى الذهن، فأكثر ما يستعمل عند إطلاقه على المقصود من الكلام، والسبيل الذي نقصده به، كما يُطلق على الأصل الذي ينبغي أن يُستعمل في الكلام، لذلك تردد كثيرًا في المؤلفات التي تُعنَى ببيان أوجه الصواب والخطأ في استعمال الألفاظ والعبارات، من ذلك ما ورد في درة الغواص في أوهام الخواص: "ويقولون: فلان يستأهل الإكرام وهو مستأهل للإنعام، ولم تُسمع هاتان اللفظتان، ولا صوَّبهما أحد من

(١) ينظر: المفردات ص٥١٤، واللسان (وجه).
(٢) ينظر: جمهرة اللغة ٤٥٨/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٤٩١/٤، واللسان (وجه).
(٣) ينظر: معجم المصطلحات والتراكيب للدكتور محمد بن حسن الشريف، ص١٩٥.
(٤) الأحكام النوعية والكمية ص١٠٤.

أعلام الأدب، **ووجه الكلام** أن يقال: فلان يستحق التكرمة، وهو أهل للمكرمة"(١).

٢- أن أصول النحو مستمدة من أصول الفقه، يؤكد ذلك قول ابن جني: "لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرَّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه. فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أوله"(٢)، ولم يُعتبر "**وجه الكلام**" من مصطلحات الحكم الشرعية، وإنما استعمله الفقهاء بمعناه اللغوي على مقتضى ظاهر ما يدل عليه المصطلح(٣)، وإن عثرت على موضع في "البرهان في أصول الفقه" أُطلق فيه مصطلح "**وجه الكلام**" على حكم نحوي، وهو: "فإذا تقدم مفعولا ظننت لم يقع فعل الظن موقعًا، فتقول: زيد عالم ظننت، لا يتجه غيره، وإن وسّطت الفعل تخيرت بين الإعمال والإلغاء، فإذا شئت قلت: زيد ظننت عالم، وإن شئت قلت: زيدًا ظننت عالمًا، وإن قدمت الفعل **فوجه الكلام** الإعمال لظهور الاعتناء بالفعل إذا قدم"(٤).

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص ص١٧، وينظر ص٢٢، ٢٩، ٦٥، ٧٩، ٨٠، ٨٨، ٩١، ٩٧، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، وينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي ص٨٦، ٨٨، ٩٩، ١٥٠ وغيرها.

(٢) الخصائص ٢/١.

(٣) ينظر: البرهان في أصول الفقه ٣٥٦/١، ٣٦٠، ٥٣٣/٢، ٧٢٩، ٧٣١، ٨٤١، والتلخيص في أصول الفقه ٢٢٠/١، ١١٧/٢، ٣٤٦، والإحكام في أصول الأحكام ١١٣/١، ١٢٢، ١٨٧/٢، ٣٣، ٢٤٥/٣ وغيرها.

(٤) ٣٦٢/١.

لذلك لم يستعمل مصطلح "**وجه الكلام**" كحكم نحوي إلا عند المتقدمين من النحاة كسيبويه والفراء والأخفش، فورد عند سيبويه في عشرين موضعًا سيأتي تفصيل القول فيها.

وورد عند الفراء في اثنين وأربعين موضعًا منها قوله: "فإذا جئت إلى العُطُوف التي تكون في الجزاء وقد أجبته بالفاء كان لك في العطف ثلاثة أوجه؛ إن شئت رفعت العطف؛ مثل قولك: إن تأتني فإني أهل ذاك، وتُؤَجَرُ وتحمدُ، وهو **وجه الكلام**، وإن شئت جزمت، وتجعله كالمردود على موضع الفاء. والرفع على ما بعد الفاء... ولو نصبت على ماتنصب عليه عُطُوف الجزاء إذا أُستغني لأصبت"(١)، وهو نفس الموضع الذي حكم فيه سيبويه على الرفع بأنه **وجه الكلام**(٢).

وورد عند الأخفش في خمسة مواضع، منها قوله: "يكون "ذا" بمنزلة "الذي" ويكون "ماذا" اسمًا واحدًا؛ إن شئت بمنزلة "ما"؛ كما قال ﴿**مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا**﴾(٣)، فلو كانت "ذا" بمنزلة "الذي" لقالوا: "خيرٌ"، ولكان الرفع **وجه الكلام**. وقد يجوز فيه النصب؛ لأنه لو قال: "ما الذي قلت؟" لقلتَ:

---

(١) معاني القرآن ١/٨٦- ٨٧، وينظر أيضًا ص٩٧، ١٠٠، ١٠٩، ١١٩، ١٤١، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٣، ١٩٢، ٢٢٥، ١/٢٤١ (٣)، ٢٤٢، ٢٥٥، ٣٠٦، ٣٣٤، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٧٣، ٤٣١، ٤٢٨، ٤٤٩، ٤٥٤، ٢،٤٦١/١٠٧، ١٧٥، ٢١٣، ٢٤١ (٢)، ٢٨٠، ٢٩٠، ٣٣٣، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٨٦ (٢)، ٣/٤٧، ٧٠، ١٢٦،١٢٤.

(٢) الكتاب ٣/٩٠.

(٣) من آية ٣٠ من سورة النحل.

"خيرًا"، أي: قلت: "خيرًا"؛ لجاز. ولو قلت: "ماذا قلت؟" فقلت: "خيرٌ"، أي: الذي قلت خيرٌ؛ لجاز، غير أنه ليس على اللفظ الأول"(١).

وورد عند المبرد في خمسة مواضع، منها قوله: "ولو قلت: أنا الذي قمت، وأنت الذي ذهبت – لكان جائزًا ولم يكن الوجه–. وإنما **وجه الكلام:** أنا الذي قام، وأنت الذي ذهب؛ ليكون الضمير في الفعل راجعًا إلى الذي"(٢).

وإذا أردنا أن نتتبع المصطلح بعد ذلك نجد أنه لم يأت إلا نادرًا ويقتصر وروده في كثير من الأحيان على المواضع التي وردت عند المتقدمين وفي الأمثلة ذاتها التي ذُكرت في كتبهم.

من ذلك ما ذكره ابن السراج في قوله: "تقول: ما مررت بأحد يقول ذاك إلا زيد. وما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا، هذا **وجه الكلام**(٣)، فقد ورد الحكم بوجه الكلام في نفس الموضع الذي ذكره سيبويه في كتابه(٤)، وهذا مانراه أيضًا عند السيرافي(٥)، وابن سيده(٦)، وابن يعيش(٧)، وابن مالك(٨)،

(١) معاني القرآن ٦٠/١، وينظر أيضًا ص٨٤، ٩٠، ٢٢٣، ٢٩٧.
(٢) المقتضب ١٣١/٤، وينظر أيضًا ص١١١، ١٨٧، ٢٦٥، ٥٨/٢.
(٣) الأصول ٢٩٥/١، وينظر ٣٨٧/٣، ويقابله في كتاب سيبويه ٤٠٨/٤– ٤٠٩.
(٤) الكتاب ٣١٢/١.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٦٤/١، ويقابله في الكتاب ٧٤/١ وغيره كثير.
(٦) ينظر: المخصص ٣٣٤/١، ويقابله في الكتاب ١٢٠/٠، والمخصص ٢٠١/٥، ويقابله في الكتاب ٥٦٦/٣.
(٧) ينظر: شرح المفصل ٩٥/٢، ويقابله في الكتاب ١٠٥/٣– ١٠٦.
(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٣/٢، ويقابله في الكتاب ١٢٢/٢، وشرح التسهيل ١٣/٤، ويقابله في الكتاب ١٦٧/٣.

وناظر الجيش[١].

وتشير النصوص الواردة بهذا التعبير كثيرًا إلى أن ما يطلق عليه "**وجه الكلام**" هو بمنزلة الراجح، والأقوى، والأجود[٢]، والواجب أيضًا[٣].

ويرى د/ سعيد الزبيدي أنه مساوٍ لمصطلح القياس حيث يقول: "وجه الكلام، الوجه، الباب، الحد: لقد استخدم النحاة هذه المصطلحات، فضلاً عن مصطلح (القياس) مساوية له في المعنى تمام المساواة، ولم أجد بينها تباينًا يذكر غير اختلاف في الألفاظ"[٤].

وهذا الرأي يجانبه الصواب؛ لأنه بتتبع المواضع التي ورد فيها التعبير بـ"**وجه الكلام**" في كتاب سيبويه تبين ما يأتي:

١- أن مما ورد عن سيبويه أنه **وجه الكلام** إنما حكم عليه بذلك حسب المعنى والمقام[٥]، فلا وجه للقياس في ذلك.

٢- أنه مما حكم عليه سيبويه بأنه **وجه الكلام** قد جاء على القلب والسعة حتى لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك في نحو قولهم:

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٢٢٧٩/٥، ويقابله في الكتاب ١٢٢/٢، وتمهيد القواعد ٣٠٧٤/٦، ويقابله في الكتاب ١٠٥/٣- ١٠٦، وتمهيد القواعد ٤١٣٤/٨، ويقابله في الكتاب ١٦٧/٣.

(٢) ينظر: الأحكام النوعية والكمية ص١٠٥.

(٣) ينظر هذا البحث ص ٢٣، و٤٤.

(٤) القياس في النحو ص١٤٢، وينظر الأحكام التقويمية ص٣٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٩٦/١، ١٧١، وهذا البحث ص٢١.

أُدخِل فُوهُ الحَجَرَ[١]، وقد جعله ابن السراج من أنواع ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه[٢].

٣- أن سيبويه عبَّر عن تأخير الحال عن صاحبها النكرة بأنه **وجه الكلام** فرارًا من القبح في نحو: فيها قائمًا رجل، ثم أورد عدة أبيات وعقّب عليها بقوله: "وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام"[٣].

لذلك أرى أنه من الأولى دراسة كل حكم على حدة، وتتبع مواضعه بمزيد من التفصيل، حتى يتضح مفهومه، ويتبين المقصود منه.

(١) الكتاب ١/١٨١، وينظر هذا البحث ص٤٠.

(٢) الأصول ٣/٤٦٣.

(٣) الكتاب ٢/١٢٢، وينظر هذا البحث ص٤٣-٤٥.

المبحث الثاني

مواضع استعمال "وجه الكلام" عند سيبويه

يمكن أن نصنف المواضع التي جاء فيها حكم "وجه الكلام" في كتاب سيبويه في المطالب الآتية:

المطلب الأول

استعمال وجه الكلام، فيما يقتضيه مراعاة المعنى والمقام

وفيه مسألتان:

إحداهما: العطف بالنصب على المعطوف عليه المجرور:

يتبع المعطوفُ المعطوفَ عليه في الإعراب، ويجوز أيضًا العطف على محل المجرور إذا كان المعنى يقتضي ذلك وهو **وجه الكلام** كما عبَّر سيبويه في قوله: "وتقول: ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهًا به، وما عمرٌو كخالدٍ ولا مفلِحًا، النصبُ في هذا جيدٌ، لأنك إنما تريد ما هو مثلَ فلانٍ ولا مفلِحًا. هذا **وجه الكلام**. فإن أردت أن تقول: ولا بمنزلة من يُشْبهُه جررتَ، وذلك قولك: ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به، فإنما أردت ولا كَشبيهٍ به"(١).

فالنصب فيما ذكره سيبويه من نحو: ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيهًا به هو الجيد، **ووجه الكلام** أو معنى الكلام كما ورد في نسخة أخرى من الكتاب(٢)، وفي شرحه للسيرافي(٣)، والمعنى: ما زيدٌ كعمرٍو، وما زيد شبيهًا بعمرٍو، أي

(١) الكتاب ٦٩/١.
(٢) طبعة بولاق ص٣٥.
(٣) ٣٤٧/١.

ليس مماثلاً له ولا مشبهًا[١]، فقد نَفَى عن زيد أن يكون شبيهًا لعمرٍو ولم يثبت لعمرٍو شبيهًا[٢].

وكذلك "إذا قلت: ما عمرو كخالدٍ ولا مفلحًا، فمعناه: ولا عمرو مفلحًا"[٣].

والكاف على ذلك في "كعمرٍو" و"كخالدٍ" للتشبيه وغير زائدة[٤]، وتحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون حرفًا، وهو ما اقتصر عليه السيرافي[٥]، فيكون العطف عليها وعلى ما جرته، لأنهما في موضع نصب، و"ما" جاءت على لغة أهل الحجاز، لأن نصب "شبيه" يدل على أن الأول في موضع نصب[٦].

والآخر: أن تكون اسمًا، كما أن مثلاً اسم، ويكون "شبيهًا" بالنصب معطوفًا عليها كما كان يعطف على "مثل" لو كانت هناك، فقلت: ما أنت مثلَ عمرٍو ولا شبيهًا به، كقولك: ما أنت غلامَ عمرٍو ولا جارًا له[٧].

أما إذا جُرَّ وقيل: ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيهٍ به، "فمعناه: ما زيدٌ، كعمرٍو ولا كشبيه بعمرو، فقد أثبت لعمرو شبيهًا، ثم نفيت عن "زيد" شبه

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤٧/١، التعليقة على كتاب سيبويه ١٠٤/١.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٩٣/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤٧/١.

(٤) ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٤٠١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٤٧/١.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٩٣/١.

(٧) ينظر: المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

عمرو، وشبه شبيهه"[١]، وعلى هذا المعنى تكون الكاف للتشبيه ولا تُعد زائدة، ويجوز أيضًا أن يكون المعنى مع الجر على نفي الشبيه في نحو: ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به، وذلك على جعل الكاف زائدة، فكأنه قال: ما أنت زيدًا ولا شبيهًا به، فلما جر زيدًا بالكاف مع اعتقاده زيادتها عطف الشبيه على زيد، وهذا ما ذهب إليه الفارسي[٢]، وصححه ابن جني[٣].

الأخرى: إضافة اسم الفاعل إلى ما بعده إذا كان بمعنى الماضي:

اسم الفاعل إذا كان مجردًا من "أل" فإنه يعمل عمل فعله من الرفع والنصب إن كان بمعنى الحال والاستقبال نحو: هذا ضاربٌ زيدًا الآن أو غدًا. فإن كان بمعنى الماضي فلا يعمل عمله. ويضاف إلى ما بعده[٤]، وهو **وجه الكلام** كما ذكر سيبويه في قوله: "فإذا أَخْبَرَ أنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألْبتَّة؛ لأنه إنما أُجري مُجْرى الفعل المضارع له، كما أشبَهه الفعلُ المضارعُ في الإعراب، فكلَّ واحد منهما دخل على صاحبه، فلما أراد سِوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنه إنما شُبَّه بما ضارَعَهُ من الفعل كما شُبَّه به في الإعراب، وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه، **وجهُ الكلام** وحدُّه الجرُّ؛ لأنه ليس موضعًا للتنوين"[٥].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤٦/١، وينظر: سر صناعة الإعراب ٢٩٣/١-٢٩٤.

(٢) المسائل البغداديات ص٤٠١.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٩٥/١.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٨٨/٣.

(٥) الكتاب ١٧١/١.

فاسم الفاعل المجرد من "أل" إنما يعمل إذا كان حالاً أو مستقبلاً لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه: أنه موافق له في الحركات والسكنات لموافقة "ضارب" لـ"يَضْرِب"، فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه لفظًا ومعنى.

وإن كان بمعنى لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مشبه له معنًى لا لفظًا، فلا يقال: هذا ضاربٌ زيدًا أمس(١).

وقد عبر سيبويه بوجه الكلام وحدّه عن وجوب إضافة اسم الفاعل وعدم تنوينه إذا كان المعنى يقتضي أن يكون بمعنى الماضي نحو: هذا ضاربُ عبد الله وأخيه، ولم أعثر على من عبر بذلك غيره، فذكر المبرد(٢)، وتبعه ابن السراج(٣) بأنه "لم يجز فيه إلا هذا" يعني الإضافة وعدم التنوين؛ لأنه اسم بمنزلة: غلامُ زيد، وأخو عبد الله؛ فكما أنه محالٌ أن يقال: "هذا غلامٌ زيدًا، فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيًا لا ينون، لأنه اسم وليس فيه مضارعة الفعل.

وصرّح بالوجوب ابن الحاجب(٤) وأبو حيان(٥) وابن عقيل(٦).

---

(١) شرح ابن عقيل ٨٨/٣، وانظر: شرح التصريح ١٢/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ١٤٨/٤.

(٣) ينظر: الأصول ١٢٥/١.

(٤) ينظر: الكافية بشرح الرضي ٤١٦/٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣٣٧/١٠.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨٨/٣.

وأجاز الكسائي إعماله وجعل منه قوله تعالى: ﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**﴾[1]، فذراعيه منصوب بـ"باسط" وهو ماض، وخرجه غيره على أنه حكاية حالٍ ماضيه[2].

المطلب الثاني

استعمال وجه الكلام، فيما يقتضي مراعاة التناسب والمشاكلة

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: العطف بالجر على لفظ المجرور، وليس بالنصب حملاً على محله.

يجوز الجر بالعطف على لفظ المجرور وبالنصب حملاً على المحل، ولكن الحمل على اللفظ مراعاة للتناسب والمشاكلة أولى، وهو **وجه الكلام** كما عبر بذلك سيبويه في معرض حديثه عن علة إعمال الثاني في باب التنازع نحو: ضربت وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيدًا، فقال: "وإنما كان الذي يليه أَولى لقُربِ جِواره وأنه لا ينقُضُ معنًى، وأنّ المخاطَبَ قد عَرَفَ أنَّ الأوّل قَد وَقع بزَيْدٍ، كما كان خَشَّنتُ[3] بصدرِهِ وصدرِ زيد **وجهَ الكلامِ**، حيث

---

(١) من آية ١٨ من سورة الكهف.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧٧/٦، وشرح الرضي على الكافية ٤١٦/٣، واللمحة في شرح الملحة ٣٤٢/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨٨/٣، والمقاصد الشافية ٢٦٣/٤.

(٣) معنى خشنت بصدره، أي: أوغرت صدره(ينظر اللسان خشن).

كان الجرُّ في الأول وكانت الباءُ أقربَ إلى الاسم من الفعل ولا تَنقض معنًى، سَوَّوْا بينهما في الجرّ كما يَسْتَويان في النَّصْب"[١].

وقد شرح السيرافي نص سيبويه موضحًا أن معنى كلامه هو: أن الجر في خشنت بصدره وصدرِ زيد أجود من النصب، وكلاهما جائز؛ "لأنك إذا جررت حملته على مجرور يجاوره لفظًا، وإذا نصبت حملته على المعنى، كأنك قلت: خشنت صدَره وصدرَ زيد، وحمله على اللفظ أجود؛ لأنه معه وإلى جنبه، فكذلك الأول حمله على ما يقاربه ويجاوره أجود، ولا فرق بين النصب والجر في "خشنت". فلما لم يكن فرق كان مطابقة اللفظ أولى بالاختيار، كما أنهم لو نزعوا الباء لسوَّوْا بين الأول والثاني في النصب، وقالوا: "خشنت صدره وصدر زيد"[٢].

وتابع المبرد سيبويه فصرّح بأن الجر هو الوجه[٣]، ونَسب الشاطبي لسيبويه الحكم بأنه وجه الكلام[٤]، أي الأجود والأولى بالاختيار كما مَرّ عن السيرافي.

المسألة الثانية: إتباع المستثنى المستثنى منه في الاستثناء التام المتصل المنفي:

إذا كان الاستثناء تامًا منفيًا وكان متصلاً فإنه يجوز في المستثنى النصب على الاستثناء وإتباع المستثنى منه في إعرابه للمشاكلة وهو **وجه الكلام** كما نص على ذلك سيبويه في باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما

(١) الكتاب ٧٤/١.
(٢) شرح كتاب سيبويه ٣٦٤/١.
(٣) المقتضب ٧٣/٤.
(٤) المقاصد الشافية ١٨٨/٣.

نفي عنه ما أُدخل فيه، فقال: "وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، وما رأيت أحدًا إلا زيدًا، جعلتَ المستثنى بدلاً من الأول، فكأنك قلت: ما مررتُ إلا بزيدٍ، وما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيدًا، كما أنَّك إذا قلتَ: مررت برجلٍ زيدٍ، فكأنك قلت: مررتُ بزيدٍ، فهذا **وجهُ الكلامِ** أن تجعلَ المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنك تُدْخِله فيما أخرجتَ منه الأوَّل"(١).

فقد حكم سيبويه بأن **وجه الكلام** إتباع المستثنى للمستثنى منه إذا سُبق بنفي أو شبهه على أنه بدل.

وصرح الفراء بأنه: "لم يأت هذا عن العرب إلا بإتباع ما بعد إلا ما قبلها"(٢)، والإتباع عنده وعند الكسائي على العطف(٣)؛ لأن "إلا" عند الكوفيين من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة(٤).

وتعددت ألفاظ الحكم في هذه المسألة عند العلماء، فصرّح المبرد(٥) وتبعه ابن يعيش بأن الإتباع هو الوجه(٦)، وزاد ابن يعيش أيضًا بأنه الأولى(٧).

---

(١) الكتاب ٣١١/٢.

(٢) معاني القرآن ١٦٦/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق ١٦٧/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٠/٣، وشرح المفصل ٨٢/٢، وأوضح المسالك ٦٢/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٨٩/١، و٢٨/٢، والتصريح ٣٤٩/١.

(٥) المقتضب ٣٩٤/٤، ٣٩٦.

(٦) شرح المفصل ٨٢/٢.

(٧) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

وذكر ابن الوراق[١]، وتبعه ابن الصائغ[٢] بأنه الأجود، وقال الزمخشري[٣]، وتبعه ابن مالك[٤]، والسيوطي[٥]، بأنه المختار، وعبّر ابن هشام بأنه الأرجح[٦].

وإنما حكم العلماء بذلك؛ لأن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحدٌ في المعنى، وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها[٧].

قبلها[٧].

المسألة الثالثة: اتباع المستثنى للاسم الظاهر أو للمضمر في الفعل:

يجوز اتباع المستثنى للاسم الظاهر أو للمضمر في الفعل في نحو: مامررت بأحدٍ يقول ذاك إلا عبد الله، ولكن إتباعه الاسم الظاهر على البدلية حملاً على اللفظ أولى، وهو **وجه الكلام** كما ذكر سيبويه في قوله "وتقول: مامررت بأحدٍ يقول ذاك إلا عبدِ الله، وما رأيتُ أحدًا يقول ذاك إلا عبدَ الله، وما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا. هذا **وجهُ الكلام**. وإن حملتَه على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيتُ أَحدًا يقول ذاك إلا زيدٌ، ورفعت فجائزٌ حسن. وكذلك ما علمت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا، وإن شئت رفعت فعربيٌ. قال الشاعر، وهو عديّ بن زيد:

---

(١) علل النحو ص٣٩٥.

(٢) اللمحة في شرح الملحة ٤٦٥/١.

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٨٢/٢.

(٤) شرح التسهيل ٢٨٢/٢.

(٥) همع الهوامع ١٩٨/٢.

(٦) أوضح المسالك ٦٢/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٨٢/٢.

فِي ليلةٍ لا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحكَي علينا إلا كَواكِبُهَا [1]". [2]

فالمستثنى بـ"إلا" قد يكون صالحًا لإتباع اسم ظاهر ومضمر يعود إليه، وإتباعه الظاهرَ هو **وجه الكلام** عند سيبويه؛ لأن البدل منه محمول على اللفظ، والآخر محمول على المعنى، والحمل على اللفظ هو الظاهر من الكلام[3]؛ ولأن النفي أقرب إليه من المضمر[4].

وقد ذكر ابن السراج نص سيبويه ولم ينسبه إليه[5]، ونسبه ابن الشجري[6]، وذهب المبرد[7]، وتبعه السيرافي[8] إلى أن إتباع المستثنى الاسم

(١) البيت من البحر المنسرح، وهو في ملحق ديوان عدي بن زيد ص١٩٤، ويُنسب أيضًا لأحيحة ابن الجلاح كما في الأغاني ٢٧/١٥، وهو من شواهد الكتاب ٣١٢/٢، والمقتضب ٤٠٢/٤، والأصول ٢٩٥/١، وأمالي ابن الشجري ١٠٩/١، وشرح التسهيل ٢٨٩/٢، وارتشاف الضرب ١٥١٥/٣، وهمع الهوامع ١٩٣/٢، وخزانة الأدب ٣٤٨/٣، وقد استشهد به على إبدال "كواكبها" من الضمير المستتر في "يحكي"، لأنه منفي في المعنى، ولو نُصب على البدل من أحد لكان أحسن؛ لأن أحدًا منفي في اللفظ والمعنى.

(٢) الكتاب ٣١٢/٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٣/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٨٩/٢.

(٥) الأصول ٢٩٥/١.

(٦) الأمالي ١٠٩/١.

(٧) المقتضب ٤٠٣/٤.

(٨) شرح كتاب سيبويه ٥٣/٣.

الاسم الظاهر هو الأجود، وزاد السيرافي أنه المختار، وقال ابن عصفور: "كلاهما حسن"(١).

المسألة الرابعة: العطف بالرفع على جواب الشرط:

يجوز في المعطوف على جواب الشرط -إذا كان المعطوف عليه جملة اسمية- الرفع والجزم والنصب نحو: إن تأتني فهو خيرٌ لك وأكرمُك، وقد اقتصر سيبويه على جواز الرفع والجزم، وجعل الرفع **وجه الكلام** فقال: "وتقول: إن تأتني فهو خيرٌ لك وأكرمُك، وإن تأْتني فأنا آتيك وأُحسنُ إليك. وقال عزوجل: ﴿**وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ونكفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ**﴾(٢). والرفع ههنا **وجهُ الكلامِ**، وهو الجيِّد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعلُ هنا كما كان يجري في غير الجزاء.

وقد بلغنا أنَّ بعض القُرَّاء قرأ: ﴿**مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾(٣). وذلك لأنه حَملَ الفعلَ على موضع الكلام؛ لأن

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٥٥.

(٢) من آية ٢٧١ من سورة البقرة، وقراءة (نكفرُ) بالرفع والنون في نص سيبويه هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم، وأما قراءة (يكفرُ) بالرفع والياء فهي قراءة عامر وحفص عن عاصم، وقرأ نافع وحمزة والكسائي (نكفر) بالجزم والنون. (ينظر السبعة في القراءات ص١٩١، والحجة للفارسي ٢/٤٠٠، والبحر المحيط ٢/٣٢٥).

(٣) من آية ١٨٦ من سورة الأعراف، و(يذرْهم) بالجزم والياء قراءة حمزة والكسائي، وأما (يذرُهم) بالرفع والياء فهي قراءة عاصم وأبي عمرو، وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر (ونَذَرُهم) بالرفع والنون، (ينظر: السبعة ص٢٩٩، والحجة للفارسي ٤/١٠٩، والبحر المحيط ٤/٤٣٣).

هذا الكلام في موضع يكونُ جوابًا؛ لأن أصل الجزاء الفعلُ، وفيه تَعمل حروفُ الجزاء ولكنَّهم قد يَضعون في موضع الجزاء غيره"[١].

يجوز في المعطوف على جواب الشرط إذا كان المعطوف عليه جملة اسمية ثلاث أوجه هي:

١- الرفع وهو الأرجح، أو **وجه الكلام** والجيد كما عبّر سيبويه، وتبعه في الحكم على الرفع بأنه **وجه الكلام** الفراء[٢]، والسيرافي[٣]، وأبو حيان[٤]، ونصّ الأخفش على أنه "أجود"[٥].

والرفع إما على أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، فيكون قد عطف جملة من مبتدأ وخبر على جملة من مبتدأ وخبر، أو يكون العطف على القطع والاستئناف.

٢- الجزم على موضع الفاء، وعليه قراءة (ويذرْهم) بالجزم[٦].

٣- النصب بأن مضمرة وجوبًا؛ لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، فأشبه الواقعُ بعده الواقعَ بعد الاستفهام[٧].

---

(١) الكتاب ٣/٩٠- ٩١.

(٢) معاني القرآن ١/٨٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣/٢٩٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/١٦٨٦.

(٥) معاني القرآن ١/٦٩.

(٦) ينظر: الحجة للفارسي ٢/٤٠٠، و٤/١٠٩، والموضح لابن أبي مريم ١/٣٢٨، ٢/٥٦٧، وتوجيهات القضايا النحوية في كتاب الحجة ٢/٥٥٤، رسالة دكتوراه للباحثة هالة محمد زهران بمكتبة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٤.

ولم يذكر سيبويه النصب، ووصفه المبرد بالقبح[١]، وذكر ابن عصفور أنه أضعف الوجوه[٢]، وقال ابن هشام: إنه قليل[٣]، وجوَّز الرماني الأوجه الثلاثة دون تفضيل[٤].

المطلب الثالث

استعمال وجه الكلام فيما يقتضيه القياس

وفيه مسألتان:

إحداهما: نصب الاسم المقترن بـ"أل" باسم الفاعل المقترن بها:

اسم الفاعل إذا كان مقترنًا بـ"أل" فإنه يكون بمعنى الذي، نحو: هذا الضارب زيدًا، أي هذا الذي ضرب زيدًا، ويعمل عمله؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين. هذا ما ذكره سيبويه ثم قال: "وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، وهو **وجه الكلام**.

وقد قال قوم من العرب تُرضَى عربيَّتُهُم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبهوه بالحَسَن الوجهِ، وإن كان ليس مثلَه في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسمٌ، ... وقد يُشبَّهون الشيءَ بالشيء وليس مثلَه في جميع أحواله"[٥].

---

(١) المقتضب ٢/٢١.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٠٢.

(٣) أوضح المسالك ٣/١٩٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١/١٠٢٢.

(٥) الكتاب ١/١٨١- ١٨٢. بحذف يسير.

فالنصب في نحو: هذا الضارب الرجَلَ هو **وجه الكلام** كما قال سيبويه، وذكر السيرافي أنه القياس[١]؛ لأنه مثل: الضارب زيدًا في أن الألف واللام بمنزلة الذي، واسم الفاعل المتصل به بمعنى الفعل.

وقد ورد الجر عن قوم من العرب، وذلك على التشبيه بالحسن الوجه؛ حيث إن المضاف في الصورتين صفة مقرونة بـ"أل"، والمضاف إليه مقرون بها[٢].

وصار الجر في نحو: الضارب الرجل، والشاتم الغلام، والقاتل البطل- لتمكنه فيه وشياعه في استعماله- كأنه أصل في بابه، وإن كان إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه، فلما كان كذلك قوى في بابه حتى صار لقوته قياسًا وسماعًا كأنه أصل للجر في "هذا الحَسَنُ الوَجْهِ"[٣].

الأخرى: وجه الكلام في جَوَاب قَسمٍ مَا دَلَّ على الطَّلَب:

الفعل "أقسمت" في نحو: أقسمت عليك إلا فعلت فيه معنى الطلب، لذلك جاء جوابه بـ"إلا" و"لمّا"، وأجري مجرى "نشدتك الله"، والقياس[٤] أن يكون جوابه باللام والنون، وهو ما عبر عنه سيبويه نقلاً عن الخليل بأن **وجه** الكلام أن يكون الجواب "لَتَفْعَلَنَّ، وذلك في قوله: "وسألت الخليل عن قولهم: أقسمتُ عليك إلا فعلتَ ولمّا فعلتَ، لمَ جاز هذا في هذا الموضع،

---

(١) شرح كتاب سيبويه٢/٣٨- ٣٩.

(٢) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف ٢١٦/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٨٥/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٦٣/٢.

(٣) ينظر: الخصائص ١٨٤/١- ١٨٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٩٥/٢.

وإنما أَقْسَمْتُ هاهنا كقولك: والله؟ فقال: **وجهُ الكلام**: لَتَفْعَلنّ هاهنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنَّهم شبَّهوه بنَشَدتُك اللهَ، إذ كان فيه معنى الطالب"(١).

وقد نقل السيرافي(٢)، وابن يعيش(٣)، وناظر الجيش(٤)، نص سيبويه ونسبوه إليه.

وهناك فرق في المعنى بين أن يكون الجواب بـ"لتَفْعلن" وأن يكون بـ"إلا" و"لمَّا"، وهو: أن المتكلم إذا قال: أقسمتُ عليك لَتَفْعلَنَّ، فهو مخبر عن فعل المخاطب أنه يفعل ومقسم عليه، فإذا لم يفعل فهو كاذب، لأنه لم يوجد خبره على ما أخبر به، وإذا قال: أقسم عليك إلا فعلت، ولمّا فعلتَ، فهو طالب منه سائل، ولا يلزمه فيه تصديق ولاتكذيب، وللفرق بين المعنيين فُرَّق بين اللفظين"(٥).

وقولهم: "نشدتك الله إلا فعلت" محمول على المعنى، كأنهم قالوا: ماأَنْشُدُ إلا فِعلَك، أي: ما أَسْألك إلا فعلَك، ومثل ذلك: شَرٌ أهَرّ ذَا نَابٍ(٦)، وجاز وقوع "فعلت" بعد "إلا" من حيث كان دالاً على مصدره "فعلك"، فأوقع الفعل على مصدره لدلالته عليه، وإذا ساغ أن يُحمل "شر أهر ذا ناب" على

---

(١) الكتاب ٣/١٠٥- ١٠٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣/٣١٣.

(٣) شرح المفصل ٢/٩٥.

(٤) تمهيد القواعد ٦/٣٠٧٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٣١٨.

(٦) مثل يضرب فيما يستدل به على الشر، كأنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في مثله، فقالوا ذلك، أي أن الكلب إنما حمله على الهرير شرّ. (ينظر المستقصي في أمثال العرب ٢/١٣٠).

معنى المنفي، كان معنى النفي في "نشدتك الله إلا فعلت" أظهر؛ لقوة الدلالة على النفي لدخولُ "إلا"، لدلالتها عليه(١).

المطلب الرابع

استعمال وجه الكلام فيما يقتضيه مراعاة الأولى والأجود والمختار

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول مما يتعدى بحرف الجر:

لا يختلف الفعل اللازم عن الفعل المتعدي في نصب الاسم المشغول عنه، فإذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف مسبوق بفعل، نحو: مررت بزيدٍ وعمرًا مررت به، أو بعد همزة الاستفهام، نحو: أزيدًا مررت به، فإن نصبه هو الأولى والأجود أو هو **وجهُ الكلام** على ما ذكر سيبويه في قوله: "وإذا قلتَ: مررتُ بزيد وعمرًا مررتُ به، نصبتَ وكان الوجهَ؛ لأنك بدأت بالفعل ولم تَبْتدئ اسمًا تَبنيه عليه، ولكنك قلت: فعلتُ ثم بَنيتَ عليه المفعول وإن كان الفعلُ لا يَصلُ إليه إلا بحرف الإضافة، فكأنَّك قلت: مررتُ زيدًا. ولولا أنّه كذلك ما كان **وجهُ الكلام** [أزيدًا](٢) مررتَ به، وقمت وعمرًا مررتُ به"(٣).

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٩٤/٢.

(٢) في النص المحقق تحقيق الشيخ عبد السلام هارون ٩٢/١: "زيدًا" بدون همزة الاستفهام، وتصحيحها من طبعة بولاق ٤٧/١، حيث إن رفعها بدون همزة الاستفهام أجود؛ لأنه لا يفتقر إلى إضمار ولا تقدير محذوف، والنصب يفتقر إلى إضمار فعل وفاعل (ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٦٢/١، وشرح المفصل ٣٢/٢.

(٣) الكتاب ٩٢/١.

ومعنى ذلك هو: أن نحو: مررت بزيد بمنزلة: ضربت زيدًا؛ لأن "مررت" فعل، كما أن "ضربت" فعل، وإن كان "مررت" لا يتعدى إلا بحرف، فإذا كان كذلك فإن الوجه – على حسب تعبير سيبويه– نصب الاسم في: "مررت بزيد وعمرًا مررت به"، لأن في النصب يكون قد عطف جملة فعلية على جملة فعلية، والمشاكلة في عطف الجمل راجحة(١).

كما أن **وجه الكلام** نصب الاسم في: أزيدًا مررت به، ويكون على إضمار فعل بنصب "زيدًا"، وإن كان "مررت" قد تعدى إلى ضميره بحرف، كما ينصب الاسم إذا تعدى الفعل إلى ضميره بغير حرف، كقولك: أزيدًا ضربته(٢) والتقدير في: أزيدًا مررت به: أجزت زيدًا مررت به(٣)، أو أَلقَيت زيدًا مررت به(٤).

وما عبر به سيبويه هنا بأنه **وجه الكلام** عبّر عنه في موضع آخر بأنه هو الذي يُختار وأنه هو حد الكلام(٥)، وتابعه في أنه المختار السيرافي(٦)، وابن مالك(٧)، وأبو حيان(٨)، وزاد السيرافي بأنه هو الأولى في الألف"؛ لأنها جيء بها للاستفهام عن الفعل، لأن المستفهم لا يشك في

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٤٢/٢.
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩٢/١.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٤٠/٢.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٧٦/١.
(٥) ينظر: الكتاب ١٠١/١-١٠٢.
(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٩٢/١.
(٧) شرح التسهيل ١٤٠/٢.
(٨) ارتشاف الضرب ٢١٦٧/٤- ٢١٦٨.

الاسم، وإنما شكه في الفعل، فأولوها المعنى الذي له دخلت، وكان ذلك الاختيار عندهم"[١].

المسألة الثانية: نصب الوصف على الحال، وعدم جواز الرفع لحذف الموصوف:

إذا حذف المصدر فلا تقام صفته مقامه، فلا يقال: سير عليه شديدٌ، بالرفع على معنى: شدٌّ شديدٌ، وذلك لحذف الموصوف، **ووجه الكلام** فيه عند سيبويه النصب على الحال حيث يقول: "إن سائلاً لو سألك فقال: هل سير عليه؟ لقلت: نَعم سير عليه شديدًا، وسير عليه حسنًا، فالنصبُ في هذا على أنَّه حال. وهو **وجهُ الكلامِ**، لأنَّه وصفُ السَّيرِ. ولا يكون فيه الرفعُ لأنه لا يقع موقعَ ما كان اسمًا. ولم يكن ظرفًا، لأنه ليس بحينٍ يقع فيه الأمر، إلا أن تقول: سير عليه سيرٌ حسنٌ، أو سيَر عليه سيرٌ شديد"[٢].

معنى ذلك أنه لا يُقام وصف المصدر مقام المصدر الموصوف المحذوف، فلا يُقال: سير عليه شديدٌ، ولا سير عليه حسنٌ، بالرفع في "شديد"، و"حسن" على أنه نائب فاعل، وإنما **وجه الكلام** فيه كما قال سيبويه أو الأولى النصب على الحال، فيقال: سير عليه شديدًا، وسير عليه حسنًا، فـ"شديدًا وحسنًا" حال من السير، و"هو" مضمر، قد أقيم مقام الفاعل، فكأنه قيل: سير عليه السيرُ شديدًا أو حسنًا[٣].

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٤١١/١.

(٢) الكتاب ٢٢٨/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٥/٢.

ولم أعثر على من ذكر حكم "**وجه الكلام**" ممن تناول هذه المسألة وأورد رأي سيبويه فيها[١] إلا السيرافي الذي نقل نص سيبويه، ثم اقتصر في شرحه على أنه الوجه[٢] أعنى النصب على الحال.

ونَسب أبو حيان لابن عصفور[٣] القول بانفراد سيبويه بإقامة صفة المصدر[٤]، وهو مخالف لما نصَّ عليه سيبويه.

وأجاز الكوفيون ما منعه سيبويه على أنه أقيمت فيه الصفة مقام الموصوف، فتقول: سير عليه حسنٌ، أي: سيرٌ حسنٌ، ومُرَّ به سريعٌ، أي: مرورٌ سريع، إلا في شديد وبيَّن، فإنهم لا يجيزون فيهما إلا النصب، فيقولون: سِير عليه شديدًا وَبيَّنًا؛ لأن المعنى عندهم: سير عليه حقًّا[٥].

فانتصاب (شديدًا، وبيَّنًا) عند الكوفيين على الحال مثل انتصابها عند سيبويه؛ لأن غرض المتكلم بهما: بيان الهيئة التي كان عليها صاحب الحال – وهو ضمير السير – حين وقع الفعل.

وأما سير عليه حسنٌ، ومرَّ به سريعٌ، فقد حُذِف المصدر المنكر الموصوف، وأقيمت صفته مقامه في النيابة عن الفاعل؛ لأنها صفة مشبهة وقعت موقع الأسماء.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٨/٦، وارتشاف الضرب ١٣٣٣/٣، وتمهيد القواعد ١٦٢٥/٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٢٥/٢.

(٣) بحثت عن هذا القول لابن عصفور قدر استطاعتي فلم أجده.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٨/٦، وارتشاف الضرب ١٣٣٣/٣، وتمهيد القواعد ١٦٢٥/٤.

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

المسألة الثالثة: استعمال وجه الكلام في رفع ما يمتنع الوصف به لجموده:

الوصف بالأسماء الجامدة التي في معنى المشتق نحو: خزّ وطين وفضّة موقوف على السماع، لذلك نصَّ سيبويه على أن الرفع في نحو: مررت بسرْجٍ خزٌّ صفَّتُه هو **وجهُ الكلام** والحسن، وذلك في باب الرفع فيه **وجه الكلام**، وهو قول العامة، فقال: "وذلك قولك: مررتُ بسرْجٍ خَزٌّ صُفَّتُه[1]، ومررتُ بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها، ومررتُ برجلٍ فِضَّةٌ حِلْيةُ سيفه. وإنما كان الرفعُ في هذا أحسن من قبل أنَّه ليس بصفة. لو قلتَ: له خاتمٌ حديدٌ، أو هذا خاتمٌ طينٌ، كان قبيحًا، إنَّما الكلام أن تقول: هذا خاتمُ حديدٍ وصُفَّةُ خَزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ، وصفَّةٌ مِن خزٍّ، فكذلك هذا وما أشبهه"[2].

فالكلمات "خَزّ"، و"طين"، و"فضَّة" أسماء جامدة، **ووجه الكلام** فيها – كما عبر سيبويه أولاً– أو الأحسن– كما عبَّر بعد ذلك– الرفع في: مررتُ بسرْجٍ خَزٌّ صَّفتُه، ومررت بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها، ومررتُ برجلٍ فضةٌ حليةٌ سيفهِ، ولا يصح جرها على النعت، لأنها ليست صفات بمنزلة حسن وكريم، فيجوز أن يقال: مررت برجلٍ حسنٍ، ولا يجوز أن يقال: مررت بخزٍّ صفَّتُه، ولابطين خاتمُه[3].

وإن ورد الجر على النعت يكون مستكرهًا، وقد جاء مثله عن العرب.

---

(١) الخز: ثياب تنسج من صوف وابْرَيْسَم، والصُّفَّة: ما يوضع على السرج (ينظر اللسان– خزز وصفف).

(٢) الكتاب ٢٣/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٢٣/٢– ٢٤.

يقول سيبويه: "وقد يكون في الشعر: هذا خَاتمٌ طينٌ، وصُفَّةٌ خَزٌّ، مستكرهًا. فالجر يكون في: مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها على هذا الوجه.

ومن العرب من يقول: مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ[1] كلُّه، يجعلونه كأنه وصف"[2].

وحكى ابن سيده[3]، وتبعه ابن منظور[4] عن سيبويه أن الرفع هو الوجه، ونقل الرضي عنه أن الجر مستكره[5].

وذهب السيرافي إلى أن نحو: مررت بسرج خز صُفَّتُه، وبصحيفةٍ طين خاتمُها، وبرجل فضةٍ حلية سيفه، وبدارٍ ساج بابها، إذا أُريد حقيقة هذه الأشياء، لم يجز فيها غير الرفع، ويصير بمنزلة: مررت بدابة أسدٌ أبوه، ويكون المراد بالأسد السبع؛ لأن هذه جواهر ولا يجوز النعت بها. أما إذا جُعل شيء منها صفة ورُفع بها ما بعدها، فمن النحويين من يذهب إلى أنه بتقدي،ر "مثل" وحذفه، فإذا قيل: مررت بدارٍ ساجٍ بابُها، وسرجٍ خزٍّ صُفَّتُه، كان التقدير: مثل ساج، ومثل خز، وهو مذهب المبرد في مثل هذا.

ومنهم من يجعل الجوهر في مثل هذا فاعلاً، ويرفع به، فكأن الوصف به قد أخرجه عن أصله[6]، فإذا قيل: مررت بدارٍ ساجٍ بابُها، وجُعل الساج

---

(١) العرفج: ضرب من النبات سُهْلي سريع الاتقاد (ينظر اللسان عرفج).
(٢) الكتاب ٢/٢٤.
(٣) المحكم والمحيط الأعظم ٤/٥٠٠.
(٤) لسان العرب (خزز).
(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٩٧.
(٦) ينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٧٥.

في تقدير: وثيق وصلب ونحوه، فكأنه قيل: مررت بدار وثيقٍ بابها أو صلب، ويتأول في خز: لين صفته، وفي كل شيء منه ما يليق بمعناه[1].

المسألة الرابعة: استعمال وجه الكلام فيما رُفع على النعت لإجرائه مجرى المصدر:

كثُر إجراء "محض" و"قلب" مجرى دنيا[2] وعدل وغيرهما من المصادر، فلذلك كان **وجه الكلام** فيهما الرفع على النعت عند يونس وسيبويه حيث يقول في باب ما ينتصب على أنه ليس من الأول ولا هو هو[3]: "وذلك قولك: هذا عربيٌّ مَحْضًا، وهذا عربيٌّ قلبًا، فصار بمنزلة دِنْيًا وما أشبهه من المصادر وغيرها.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٥٣/٢- ٣٥٤.

(٢) أصله دنوا، لأنه من الدنو، وقلبت الواو التي هي لام ياءً مع فصل الساكن بينها وبين الكسرة، ووجه ذلك كون الواو لامًا وكون الساكن كالعدم (ينظر شافية ابن الحاجب ١٦٧/٣- ١٦٨).

(٣) الاسم الذي هو هو: "الاسم الذي له اسمان أحدهما هو الآخر، ولو عبرنا عن كل واحد منهما بالآخر كان له اسمًا، والذي هو من اسمه أن يكون محمولاً على إعرابه، وذلك النعت، وما كان من الحال من أسمائه الفاعلين، كقولنا: هذا زيدٌ ذاهبًا، فهو هو، لأن هو ذاهب، وذاهب هو زيد. وما كان مصدرًا لم تقل هو هو؛ كقولك: هو ابن عمي دنيًا، دنيا مصدر في الأصل، ولا تخبر عنه ولا يكون خبرًا... ودنيا في معنى دانيًا منصوبًا على الحال، والعامل فيه معنى ابن عمي، كأنه قال: يناسبني دانيًا". ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٤٧/٢.

والرفعُ فيه **وجهُ الكلام**، وزعم يونس ذلك. وذلك قولك: هذا عربيٌّ مَحْضٌ، وهذا عربيٌّ قَلْبٌ، كما قلت: هذا عربيٌّ قُحٌّ، ولا يكون القُحُّ إلا صفةً"(١).

فـ"محضًا، وقلبًا" ليسا بالعربيّ لأنهما مصدران، ولم يتبعا عربي في إعرابه، فصارا بمنزلة دنيا وما أشبهه من المصادر المؤكدة لما قبلها(٢).

والرفع فيهما هو **وجه الكلام** كما قال سيبويه، ونسبه ليونس، وذكر المبرد أنه الأجود(٣)، ونقل ابن سيده نص سيبويه ونسبه إليه(٤).

وإنما كان الرفع هو **وجه الكلام** أو الأجود، لأنه كثر في كلامهم أن يجروا (محض وقلب) مجرى عدل، والمصدر يُنعت به(٥)، فيقال: هذا رجل عدل في معنى عادل، وكذلك محض في معنى ماحض؛ لأنه يقال: مَحَضَ يَمْحِضَ وامتحضتُ أنا، ومعناه: خالص. ولم يُستعمل الفعل من "قلب" مااستعمل من محض، ومعناه: قد تقلب في العرب، أي دائر في أنسابها، ويجوز أن يكون أُخذ من قُلب قَلْبًا، كأنه فتّش ونُقِّي من العيب(٦).

وأما "هذا عربيٌّ قحٌّ" فلا يكون إلا رفعًا؛ لأنه ليس بمصدر(٧)، وليس له فعل يتصرف(٨).

---

(١) الكتاب ١٢٠/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٠٥/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٤٨/٢.

(٣) المقتضب ٣٠٥/٤.

(٤) المخصص ٣٣٤/١.

(٥) ينظر: المقتضب ٣٠٦/٤.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٤٨/٢.

(٧) ينظر: المقتضب ٣٠٦/٤.

(٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٤٨/٢.

المطلب الخامس

استعمال وجه الكلام، فيما يقتضيه الفرار من الكراهية، والقبح، ومن مجيء الكلام على غير وجهه.

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: ما جاء على القلب حتى لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه:

مدخل:

القلب في اللغة: تحويل الشيء عن وجهه[١].

وفي الاصطلاح: يُطلق على نوعين:

أحدهما: صرفي يحدث في بنية الكلمة، ويُطلق على القلب المكاني[٢]، والإعلال بالقلب[٣].

والآخر: نحوي يحدث في بنية الجملة، ويُطلق على التقديم والتأخير[٤]، وقلب الإعراب[٥][٦].

---

(١) ينظر: اللسان (قلب).

(٢) ينظر: الكتاب ٣٧٧/٤، ٣٨٠، وشرح الشافية ٢١/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٤٦٥/٣، وشرح الشافية ٦٧/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٠/٢، و٨٣/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢٤٨/١.

(٥) ينظر: الأصول ٤٦٣/٣، وشرح جمل الزجاجي ١٨١/٢.

(٦) ينظر: ظاهرة القلب في الإعراب للدكتور على أحمد الكبيسي ص١٦، بحث منشور في مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد السابع ١٩٩٥م.

وقلب الإعراب هو المقصود في هذه المسألة، ويُعرف بأنه وضع الكلام في غير موضعه، وتغيير نسقه[١]، كجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً نحو: خرق الثوبُ المسمارَ[٢]، أو كجعل المفعول الثاني مكان الأول، والأول مكان الثاني، نحو ما ذكره سيبويه وعدّه **وجه الكلام**، وذلك في قوله: "وأما قوله: أُدخِلَ فوهُ الحَجَرَ، فهذا جرى على سَعة الكلام، والجيد أُدخل فاه الحجرُ، كما قال: أَدخلتُ في رأسي القَلَنْسُوَةَ، والجيد أُدخلتُ في القَلَنْسوةِ رأسي. وليس مثلَ اليوم والليلة لأنَّهما ظرفان، فهو مخالف له في هذا، موافق له في السعة، قال الشاعر:

تَرَى الثَّورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُه بادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ[٣]

فوجه الكلام فيه هذا، كراهيةَ الانفصال.

وإذا لم يكن في الجرَّ فحدُّ الكلام أن يكون الناصبُ مبدوءًا به"[٤].

---

(١) ينظر: الأصول ٤٦٣/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٢٩/٢، ومغني اللبيب ٩١٧.

(٣) البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، ويُروى "أكتع" مكان "أجمع" والشاهد فيه: إضافة "مدخل" إلى الظل، ونصب "الرأس" على الاتساع والقلب، وكان الوجه: مدخل رأسِه الظلَّ، لأن الرأس هو الداخل في الظل وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٨٠/٢، وتأويل مشكل القرآن ١٢٢/١، والأصول ٤٦٤/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٤٠/١، و٢/ ٣٦، وشرح جمل الزجاجي ٢٦٧/١، والبديع في علم العربية ٣٣٧/١، و٧٠٣/٢، وتمهيد القواعد ٣٢٩٥/٧.

(٤) الكتاب ١٨١/١.

يعني سيبويه أن **وجه الكلام** في البيت إضافة "مدخل" إلى الظل؛ لأنه لو أُضيف إلى الرأس لكان قد فُصل بينهما بـ"الظل"، فكأن إضافته إلى الظل على السعة أحسن من الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

فإذا لم يُضف فالوجه أن يكون المفعول الأول "رأسه" هو المبدوء به؛ لأن المفعول الأول هو الفاعل في المعنى(١). فهذا مما ورد على القلب والسعة.

يقول ابن قتيبة: "أراد "مدخل رأسِه الظَّلَّ" فقلب؛ لأن الظل التبس برأسه فصار كل منهما داخلاً في صاحبه"(٢).

وقد استعمل القلب في غير الشعر، نحو ما ذكره سيبويه من قولهم: أُدخِلَ فوه الحَجَرَ، والجيد أن يقال: أُدْخِل فاهُ الحَجَرُ، وكذلك قولهم: أدخلتُ في رأي القَلَنْسُوَة، والجيد أن يقال أدخلتُ في القَلَنْسُوةِ رأسي.

والصحيح أنه لا يجوز إلا في الشعر، وما جاء منه في الكلام قليل لايقاس عليه(٣).

فقلب الإعراب إذن لا يختلف عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه الذي لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وما جاء منه في الكلام لا يقاس عليه(٤)، ومع ذلك عدَ سيبويه قلب الإعراب **وجه الكلام** واختاره كراهية

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٧/٢.

(٢) تأويل مشكل القرآن ١٢٢/١.

(٣) ينظر: الأصول ٤٥٠/٣، ٤٦٣- ٤٦٤، وشرح جمل الزجاجي ٦٠٢/٢، وارتشاف الضرب ٢٤٤٨/٥، والمغني ص٩١١.

(٤) ينظر هذه المسألة في: الكتاب ٢٨٠/٢، والمقتضب ٣٧٦/٤، والأصول ٣٨٩/١، والإنصاف م٦٠ ج٤٢٧/٢.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولم أعثر على هذا التعليل – حسب علمي– عند غيره من العلماء.

المسألة الثانية: ما جاء على تقديم النكرة وإعرابها حالاً:

نصَّ سيبويه على أن **وجه الكلام** في النكرة إذا تقدمت أن تُعرب حالاً في باب ما ينتصب؛ لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله فقال: "وذلك قولك: هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ، لمَّا لم يجز أن توصَف الصفةُ وقَبُح أن تقول: فيها قائمُ، فتَضع الصفةَ موضع الاسم، كما قبح مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ، جعلتَ القائم حالاً وكان المبنيُّ على الكلام الأول ما بعده...

وحُمل هذا النصب على جوازِ فيها رجلٌ قائمًا، وصار حين أُخّر **وجهَ الكلام**، ِفرارًا من القبح".

ثم ذكر عدة أبيات منها قول ذي الرُّمة:

وتَحْتَ العَوالِي فِي القَنا مُستظِلَّةً ظِباءٌ أَعَارتْها العُيونَ الجَآذِرُ(١)

(١) البيت من الطويل، والقنا: الرماح، وعواليها: صدورها، والعرب تشبه النساء بالظباء في طول الأعناق، والجآذر: جمع جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية، والشاهد فيه: نصب "مستظلة" على الحال بعد أن كانت صفة للظباء متأخرة، فلما تقدمت امتنع أن تكون نعتًا؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت، والبيت في ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي١٠٢٤/٢، وهو من شواهد الكتاب ١٢٣/٢، وشرح التسهيل ٣٣٣/٢، والتذييل والتكميل ٦٤/٩، وتمهيد القواعد ٢٢٧٩/٥، وينظر المعجم المفصل في شواهد العربية ٥٢٤٦/٣، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ٤٨٨/١.

وعلق عليها بقوله: "وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر، وأقلُّ ما يكون في الكلام"(١).

معنى ذلك أنه يجوز في "قائم" من نحو: هذا رجلٌ قائمٌ، وفيها رجلٌ قائمٌ وجهان؛ الرفع على النعت وهو المختار، والنصب على الحال، وهو قليل لأن صاحب الحال نكرة، ويكون العامل في الحال في: هذا رجل قائمًا التنبيه أو الإشارة، وأما في: "فيها رجل قائمًا" فالعامل الظرف.

ثم قد تتقدم الصفة وهي "قائم" على الاسم النكرة لضرورة عرضت إلى تقديم تلك الصفة، فيكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تنصب وتحمل على الحال، ولا يجوز الرفع لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف(٢).

وقد أشار سيبويه بقوله: "حُمل هذا النصب على جواز فيها رجل قائمًا" إلى أن صاحب الحال قد يكون نكرة دون مسوغ، ولكنه غير مستحسن كما قال الفارسي(٣)، أو ضعيف كما أشار ابن مالك؛ لإمكان الإتباع(٤).

ومعنى قول سيبويه: "وصار [أي النصب] حين أُخِّر **وجه الكلام** فرارًا من القبح" أن النصب على الحال إذا تأخر الاسم النكرة عليه يصير **وجهَ الكلام** الذي لا يجوز غيره كما نصّ المبرد(٥)، وتبعه الرماني(٦)، أي أنه

(١) الكتاب ١٢٢/٢- ١٢٤.
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥١/٢.
(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٦٦/٢.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٣/٢.
(٥) ينظر: المقتضب ٣٩٧/٤.
(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥١٦/١.

واجبٌ فرارًا من أن يكون الاسمُ صفةً على ما وضحه سيبويه في موضع آخر من كتابه(١)، فإن رجلاً لا يكون نعتًا(٢).

وذكر ذلك ابن جني على أنه من باب الحمل على أحسن الأقبحين، لأنه "لما كنتَ بين أن ترفع قائمًا فتقدم الصفة على الموصوف– وهذا لا يكون– وبين أن تنصبَ الحال من النكرة – وهذا على قلته جائز– حملت المسألة على الحال فنصبت"(٣).

المسألة الثالثة– تقديم المستثنى على المستثنى منه:

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإن وجه الكلام فيه النصبَ على الاستثناء وقد نصَّ سيبويه على ذلك في باب ما يقدَّمُ فيه المستثنى فقال: "وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحدٌ، ومالي إلا أباك صديقٌ. وزعم الخليل رحمه الله أنَّهم إنَّما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه؛ لأن الاستثناء حدُّه أن تَدارَكَه بعدما تَنفى فتُبْدِلَه، فلما لم يكن **وجهُ الكلام** هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرتَ المستثنَى، كما أنهم حيث استَقبحوا أن يكون الاسمُ صفةً في قولهم: فيها قائمًا رجلٌ، حملوه على وجهٍ قد يجوز لو أخرتَ الصفة، وكانَ هذا الوجهُ أمثلَ عندهم من أن يَحملوا الكلام على غير وجهه. قال كعب بن مالك:

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٣٥/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٩٧/٤، والتعليقة على كتاب سيبويه ٦٦/٢.

(٣) الخصائص ٢١٤/١.

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ، لَيْسَ لَنا إلا السُّيوفَ وأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ[1]

سمعناه ممن يَرويه عن العرب الموثوق بهم، كراهيةَ أن يجعلوا ما حدُّ المستثنَى أن يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنَى. ومثل ذلك: "مالي إلا أباك صديقٌ"[2].

ومعنى ذلك أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في نحو: ما فيها إلا أباك أحد، وما جاءني إلا زيدًا أحدٌ، وجب نصبه على الاستثناء، ولايجوز البدل، وهو الوجه المختار إذا تأخر المستثنى على المستثنى منه، وإنما لم يجز الرفع على البدل؛ لأن في ذلك استثناءَ الأعم من الأخص[3]، فلا يصح ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ، ولأن المستثنى إنما يكون بدلاً من المستثنى منه، فلما لم يكن **وجه الكلام** ذلك حُمل على النصب الذي كان جائزًا لو تأخر المستثنى. وأصبح الوجه الذي كان يصلح على المجاز واجبًا، ولا يجوز

---

(١) البيت من البسيط، والألب بفتح الهمزة وكسرها: القوم يجتمعون على عداوة إنسان، والقنا: الرماح، والوزر: الملجأ والحصن. والشاهد فيه: تقديم المستثنى على المستثنى منه، والتقدير: مالنا وزر إلا السيوف بالرفع أو إلا السيوف بالنصب، فلما تقدم على المستثنى وجب نصبه على الاستثناء وامتنع الإبدال.
والبيت في ديوان كعب بن مالك (رضي الله عنه) ص٢٠٩، وفي ديوان حسان بن ثابت (رضي الله عنه) ٢٦٥/١، وهو من شواهد الكتاب ٣٣٦/٢، والمقتضب ٣٩٧/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨٠/٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٦٧/٢، وشرح كتاب سيبويه للرماني (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) ٥١١/١، ٥٢٦، والتذييل والتكميل ٢٥٠/٨، وتمهيد القواعد ٢١٦٣/٥، وينظر المعجم المفصل في شواهد العربية ٢٥٣/٣، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ٤٩٣/١.

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢- ٣٣٦.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٥١٥/١.

هاهنا غيره كما قال المبرد[١]، على نحو ما قيل في المسألة السابقة إذا تقدم الحال على صاحبه النكرة[٢].

على أنه يجوز في لغةٍ الإتباعُ، وقد حكى سيبويه هذه اللغة في قوله: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحدًا بدلاً كما قالوا: ما مررت بمثلِه أحدٍ، فجعلوه بدلاً[٣].

وهي لغة ضعيفة كما قال ابن جني[٤]، وجوزها بعضهم، وهم الكوفيون والبغداديون[٥]، وابن مالك[٦]، وذلك على وضع العام موضع الخاص، فيكون بدل الشيء من الشيء[٧]، وإنما ألجأهم إلى دعوى أن المؤخر عام أريد به خاص، ولم يبقوه على عمومه؛ لأن الأعم لا يبدل من الأخص[٨]، ولا يجوز يجوز ذلك إلا ضرورة[٩].

---

(١) المقتضب ٣٩٧/٤.
(٢) ينظر: ص٤٣ من هذا البحث.
(٣) الكتاب ٣٣٧/٢.
(٤) الخصائص٨٦/٣.
(٥) ينظر: الهمع ١٩١/٢، والتصريح ٥٤٩/١.
(٦) شرح التسهيل ٢٩٠/٢.
(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي٢٦٣/٢.
(٨) ينظر: التصريح ٥٥٠/١.
(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٦٣/٢.

المسألة الرابعة: جعل "من" و"ما" و"أي" موصولة لا شرطية لوقوعها في وسط الكلام:

إذا وقعت "مَنْ": و"ما" و"أيّ" في وسط الكلام، وتقدَّم عليها ما يصلح أن يكون جوابًا، وكان الفعل بعدها مضارعًا فإن **وجه الكلام** وأحسنه أن تكون موصولة لا شرطية؛ لقبح تأخير أداة الجزاء إذا جزمت ما بعدها، وهذا ماذكره سيبويه في قوله: "وتقول: آتِي مَن يأتيني، وأقولُ ما تقول، وأُعطيك أيَّها تشاءُ. هذا **وجه الكلام** وأحسنَهُ، وذلك أنه قبيح أن تؤخَّر حرفَ الجزاء إذا جَزَمَ ما بعده فلمّا قبُح ذلك حملوه على الَّذي، ولو جزموه هاهنا لحَسُن أن تقول: آتيك إن تأتِني. فإذا قلت: أتي من أتاني، فأنت بالخيار، إن شئت كانت أتاني صلةً، وإن شئت كانت بمنزلتها في "إنْ".

وقد يجوز في الشعر: آتيَ من يأتِني، وقال الهُذَلي:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِك إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأتِها لا يَضِيرُها(١)

(١) البيت من الطويل، وقائله أبو ذؤيب، ومطبعة أي: مملوءة وأصله من الطبع بمعنى الختم بالخاتم ، وطوقك أي: طاقتك، ويضيرها أي: يلحق بها الضرر، والشاهد: رفع (يضيرها) ونُوى به التقديم، كأنه قال: لا يضيرها من يأتها كما قدره سيبويه، وأجاز أيضًا أن يقدر فيه الفاء، كأنه قال: من يأتها فهو لا يضيرها، وحذف الفاء والمبتدأ، والبيت في ديوان الهذليين ١٥٤/١، وهو من شواهد الكتاب ٧٠/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والأصول ١٩٣/٢، و٤٦٢/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٦٧/٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٨١/٢، وشرح التسهيل ٧٨/٤، وشرح الرضي على الكافية ١٠٠/٤، وارتشاف الضرب ٢٤١٩/٥، وتمهيد القواعد ٤٣٤٢/٩، وخزانة الأدب ٥٢/٩، وينظر المعجم المفصل في شواهد العربية ٣٧٠/٣.

هكذا أَنشدناه يونس، كأنه قال: لا يُضِيرُها من يأتِها... ولو أريد به حذفُ الفاء جاز فجُعلتْ كإنْ"[١].

معنى ذلك أنه إذا تقدم ما هو جواب في المعنى على ما يصلح أن يكون موصولاً أو شرطًا نحو: "من" و"ما"، و"أي"، وكان الشرط مضارعًا كما في نحو: آتي من يأتيني، وأقولُ ما تقول، وأعطيك أيَّها تشاء، فإن **وجه الكلام** وأحسنه كما قال سيبويه أن تكون (من وما وأي) موصولة، وما بعدها صلة؛ ويقبح أن تكون شرطية؛ لأنه يمتنع في السعة تأخير أداة الجزاء إذا جزمت ما بعدها، حتى لا تعمل الأداة في الشرط لفظًا، كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصريين، أو ما هو جزاء عند الكوفيين[٢]، وقد جاء في الشعر الفعل بعد الشرط مجزومًا، وهو قبيح في الكلام.

وما عبَّر عنه سيبويه أنه **وجه الكلام** وأحسنه، ذكر الرضي أنه الوجه[٣]، وأوجبه ابن مالك[٤].

فإذا كان ما بعد "من" و"ما" و"أي" فعلاً ماضيًا نحو: آتي من أتاني، احتمل عند سيبويه أن تكون موصولة، وشرطية فإن كانت موصولة، فمنصوبة بالفعل المتقدم، كأنه قيل: آتي الذي أتاني، وإن كانت شرطية فمبتدأ، كأنه قيل: آتي إن أتاني أحد[٥]، وذهب المبرد[٦]، وتبعه ابن السراج[٧]

---

(١) الكتاب ٣/٧٠- ٧١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/١٠٠.

(٣) المرجع السابق ٤/١٠١.

(٤) شرح التسهيل ٤/٨٥.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ١/٩٥٩، وشرح الرضي على الكافية ٤/١٠١.

(٦) المقتضب ٢/٦٦.

(٧) الأصول ٢/١٩٤، وينظر شرح الرضي على الكافية ٤/١٠١.

إلى لزوم كونها موصولة، عملاً بالظاهر[١]، لأن حروف الجزاء لا يعمل فيها ماقبلها.

المسألة الخامسة: إتباع المعدود – إذا كان وصفًا– العَدَدَ في الإعراب:

ذهب سيبويه إلى أن **وجه الكلام** إتباع المعدود إذا كان وصفًا العدَدَ كراهية أن تُجعل الصفةُ كالاسم، وذلك في قوله في باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدَدَ إذا جاوزتَ الاثنين إلى العَشَرة: "وذلك الوصفُ. تقول: هؤلاء ثلاثةٌ قُرشيُّون، وثلاثةٌ مُسْلِمُون، وثلاثةٌ صَالحون. فهذا **وجهُ الكلام**، كراهيةَ أن تُجْعَل الصفةُ كالاسم، إلا أن يضطرّ شاعر. وهذا يدلّك على أنَّ النسَّابات إذا قلت: ثلاثةُ نَسَّاباتٍ إنما يجيء كأنه وَصْف المذكَّر؛ لأنَّه ليس موضعًا تَحسن فيه الصفة، كما يَحسن الاسم، فلما لم يقع إلا وصفًا صار المتكلِّم كأنَّه قد لَفِظ بمذكَّرٍ ثمَّ وصفهم بها. وقال الله جل ثناؤه: ﴿**مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾[٢]،[٣].

فالعدد من ثلاثة إلى عشرة يضاف إلى الأسماء لا الصفات.

يقول المبرد: "اعلم أن كل ما كان اسمًا غير نعت فإضافة العدد إليه جيدة، وذلك قولك: عندي ثلاثة أجمالٍ[٤].

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠١/٤.
(٢) من آية ١٦٠ من سورة الأنعام.
(٣) الكتاب ٥٦٦/٣– ٥٦٧.
(٤) المقتضب ١٨٣/٢.

وإذا كان نعتًا فإن **وجه الكلام** فيه كما قال سيبويه وتبعه ابن سيده[١] أن يتبع المعدود في إعرابه فيقال: هؤلاء ثلاثةٌ قرشِيُّون، وذكر السيرافي أنه هو ما ينبغي[٢]، ونص ابن عصفور على أنه الأحسن[٣].

ولا يضاف العدد إلى الصفة فلا يقال: ثلاثة قرشيين إلا في ضرورة الشعر؛ كراهية أن تُجعل الصفة كالاسم كما نص سيبويه وتبعه فيه ابن سيده[٤]، وذكر المبرد أنه قبيح[٥]، وقال ابن السراج: أنه لا يحسن[٦]، وذكر ابن عصفور أنه أضعف من الإتباع، ومن النصب على الحال في نحو: ثلاثةٌ قرشيين، وأن سبب الضعف أن الصفة لا تستعمل استعمال الأسماء بقياس[٧].

ويدل امتناعهم إضافة ثلاثة إلى قرشيين على أن نسابات في نحو: (ثلاثة نسابات) صفة لمذكر محذوف، كأنه قيل: ثلاثة رجالٍ نسابات، وذكر سبيويه في موضع آخر من الكتاب أن نحو: ثلاثة نسَّاباتٍ قبيح[٨]، واستثنى واستثنى المبرد من قبح إضافة العدد إلى النعت ما كان مضارعًا للاسم، وواقعًا موقعه، نحو: جاءني ثلاثةُ أمثالِك، وأربعة أشباهِ زيد، وكما في قوله

(١) المخصص ٢١٠/٥.
(٢) شرح كتاب سيبويه ٣٠٢/٤.
(٣) شرح جمل الزجاجي ٣٢/٢، وينظر: تمهيد القواعد ٢٤٠٩/٥.
(٤) المخصص ٢١٠/٥.
(٥) المقتضب ١٨٣/٢.
(٦) الأصول ٤٢٩/٢.
(٧) شرح جمل الزججي ٣٢/٢، وينظر: تمهيد القواعد ٢٤٠٩/٥.
(٨) الكتاب ٥٦٢/٣.

تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[1]،[2] والتقدير في الآية: عشر حسناتٍ أمثالها[3].

وقد قرئ (فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالُهَا)[4]، ونصّ المبرد على أن هذه القراءة المختارة عند أهل اللغة، وأن القراءة السابقة حسنة جميلة[5].

المطلب السادس

استعمال وجه الكلام فيما يقتضى التعاقب بين فَيْعِل وفَيْعَل

مدخل:

يطلق التعاقب لغة على التداول[6]، وكُلُّ شَيءٍ يُعْقِبُ شيئًا، فهو عَقيبُه، كقولك: خَلَف يَخْلُفَ، بمنزلة الليل والنهار، إذا قضى أحدُهما عَقِب الآخر، فهما عقيبان كُلُّ واحد منهما عَقيبُ صاحبِه، ويعتقبان ويتعاقبان: إذا جاء أحدهما ذهب الآخر[7].

---

(١) من آية ١٦٠ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر: المقتضب ١٨٣/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٩/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠٢/٤، والتعليقة على كتاب سيبويه ٦٨/٤.

(٤) قراءة "عشر" بالتنوين، ورفع أمثالها قراءة عشرية ليعقوب، ينظر النشر في القراءات العشر ٢٦٦/٢.

(٥) ينظر: المقتضب١٨٣/٢.

(٦) ينظر: اللسان (عقب).

(٧) ينظر: كتاب العين ١٧٩/١، واللسان (عقب).

ومعنى التعاقب عند علماء العربية يرتبط بالمعنى اللغوي، فالمراد منه أن يعتقب شيئان، ويخلف أحدهما الآخر، وإذا جاء أحدهما ذهب الآخر، ولايصح الجمع بينهما(١). وقصره بعضهم على التعاقب بين صوتي الواو والياء، والضمة والكسرة(٢).

وقد جعل سيبويه التعاقب تعليلاً على أن فَيْعِل في حَيَّ وقَيَّ هو **وجه الكلام** فقال: "وتقول في فيْعلٍ من حَوَيْتُ وقَوَيتُ: حَيًّا وقَيًّا: قلبت التي هي عين ياء للياء التي قبلها ساكن، وقلبت التي هي لام ألفًا للفتحة قبلها، لأنها تُجرى مجرى لام شَقِيتُ، كما أُجريتْ حييتُ مجرى خَشِيتُ.

وتقول منها فيعِلٌ [حَيَّ وقيًّ](٣)، لأن العين منها واوٌ كما هي في قلتُ. قلتُ. وإنَّما منعهم من أن تعتلَّ الواو وتسكنَ في مثل قَوِيتُ ما وصفتُ لك في حَيِيتُ. وينبغي أن يكون فَيْعِلٌ هو **وجهَ الكلام** فيه، لأنَّ فَيْعِلاً عاقبتْ

---

(١) ينظر: التعاقب وأثره في نحو العربية للدكتور حمدي الجبلي ص٢٨٥، وص٢٩٥ (بحث نشر في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، م٣١، ع٢، ٢٠٠٤م).

(٢) ينظر: المخصص لابن سيده ١٤/ ١٩، والتعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي للدكتور أحمد علم الدين الجندي ص١٣٠ (بحث نشر بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٤٠، ١٩٧٧م)، وظاهرة المعاقبة في اللغة العربية، دراسة لغوية ص١١٨، بحث نُشر في مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، إعداج مم على عبد رومي، العددان ٣– ٤، م٧، ٢٠٠٨م.

(٣) الأصل فيهما: حَيْوِوٌ وقَيْوِوٌ؛ لأنهما من الحُوَّة والقُوَّة، فقلبت الواو الأولى ياء من أجل الياء التي قبلها وسكونها، وأُدغمت فيها، ثم قلبت الواو التي هي لام ياءً، لانكسار ما قبلها؛ لأنها لام، فصار "حَيِيّ" فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفتْ كما تحذف من تصغير أحوى، حين يقال: أُحَيٌّ. (ينظر الأصول: ٣/٣٨٥).

فَيْعَلاً فيما الواو والياء فيه عين. ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيَّين إلا فَيْعِلاً مكسورَ العين، لأنَّهم يزعمون أنه فَيْعَلٌ، وأنه محدود عن أصله.

وأما الخليل فكان يقول: عاقبتْ فَيْعَلٌ فَيْعِلا فيما الياء والواو فيه عينٌ واختُصَّت به، كما عاقبت فُعْلَةٌ للجمع فَعْلَةٌ فيما الياء والواو فيه لامٌ"(١).

شرح السيرافي معنى **وجه الكلام** في نص سيبويه فقال: "يعني أن الباب الكثير أن يُبنى فيعَل مما عينه من الحروف الصحيحة سوى الواو والياء، كقولك: حَيْدَر وصَيْقَل وصَيْرَف، وما أشبه ذلك، وإذا بُني مما عينه ياء [أو واو] هذا البناء جُعل: فَيْعِل، نحو: سيَّد وميَّت، فلذلك أثر أن يكون البناء من حييت وقويت على فَيْعِل؛ لأن عين الفعل منه واو أو ياء"(٢).

وقول الكوفيين وكذلك البغداديين(٣) كقول البصريين في اختيار فيعِل في قويت وحويت، وإن كانوا هم يزعمون أن الأصل: فيعَل فيما حكاه سيبويه عنهم، والذي حكى أنه فَيْعَل هو الرؤاسي أستاذ الكسائي(٤).

وقد نَصَّ سيبويه على أن فَيْعَل من حويت وقويت هو **وجه الكلام**، لمعاقبة فَيْعِل فَيْعَلا فيما الواو والياء فيه عين، وتبعه في ذلك ابن جني(٥).

ومعنى عاقبت كما قال السيرافي: "يريد أن فَيْعِل في المعتل يمنع فَيْعَل فيه، كما أن فَيْعَل في الصحيح يمنع فَيْعِلاً فيه، فكأنهما يتعاقبان"(٦).

---

(١) الكتاب ٤/٤٠٨- ٤٠٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥/٣٣٧.

(٣) ينظر: المنصف لابن جني ٢/١٦، والممتع الكبير ص٣٢١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٣٣٧، ويُراجع الخلاف في وزن "سيد وميت" في الإنصاف م ١١٥ ج ٢/٧٩٥، وشرح المفصل ١٠/٩٥.

(٥) المنصف ٢/١٦.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥/٣٣٧.

ونظير ذلك قولهم في جمع فاعل من الصحيح: (فَعَلَة)، نحو: كاتب وكَتَبة، وحافظ وحَفَظَة، ومن المعتل: (فُعَلَة) مضموم الفاء، نحو: قاضٍ وقُضَاة، ورَامٍ ورُماة، وغَازٍ وغُزَاة[١].

وأرى أنه لا وجه للتعاقب هنا؛ لأن كلاً منهما نوع على حياله، فهم يخصون المعتل ببناء لا يخصون به غيره من غير المعتل[٢]، ومعنى التعاقب كما سبق أن يعتقب الشيئان، ويخلف أحدهما الآخر، وأنه إذا جاء أحدهما ذهب الآخر، ولا يصح الجمع بينهما.

المطلب السابع

ما جاء على غير وجه الكلام

وفيه مسألتان:

إحداهما: الجر على الجوار:

ورد الجر على الجوار في قول العرب: هذا جُحْرُ ضَبَّ خربٍ، وهو ليس **وجه الكلام** كما ذكر سيبويه في قوله: "ومما جرى نعتًا على غير **وجه الكلام:** "هذا جُحْرُ ضَبَّ خَرِبٍ"، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم. وهو القياسُ؛ لأنّ الخَرِب نعتُ الجحرِ، والجحرُ رفعٌ، ولكنَّ بعض العرب يَجُرُّهُ. وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنَّه نَعتٌ للذي أضيف إليه الضبّ"[٣].

---

(١) ينظر: المقتضب ٢٦٣٢/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣٧/٥، والمنصف ١٦/٢، والممتع الكبير ص٣٣٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٦٥/٤، والمقتضب ٢٦٢/١، والمنصف ١٦/٢، والممتع الكبير ص٣٢١.

(٣) الكتاب ٤٣٦/١.

فرفع "خرب" في: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٌ) هو **وجه الكلام**، وما ورد عن أكثر العرب، وهو القياس كما ذكر سيبويه؛ لأنه نعت للجحر وليس للضبِّ، فإن الضبَّ لا يوصف بالخراب.

وأما الجرّ فإنه على غير **وجه الكلام** كما نصّ سيبويه، ولم أعثر على من ذكر هذا الحكم غيره، على الرغم من كثرة تردد هذا الأسلوب بين النحاة والحكم عليه بالشذوذ.

يقول ابن جني: "هذا يتناوله آخرٌ عن أولٍ، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لايُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه"(١).

وليس كل ما حُكي عنهم يقاس عليه كما قال الأنباري، فإن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بـ"لن" وينصب بـ"لم"، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يُلتفت إليها، ولا يقاس عليها(٢).

وإنما جاز الجر في "خرب" لأمرين ذكرهما سيبويه عن الخيل، وهما:

١- أنه نكرة كالضبّ، فهو في موضع يصح فيه النعت، ولأنه صار هو والجحر بمنزلة اسم واحد، ومثل ذلك: هذا حبُّ رُمَّانٍ، حيث يجوز أن يقال: هذا حبُّ رمَّاني، فأضفت الرمَّان إليك، وليس لك الرمَّانُ إنما لك الحبّ، فكذلك يقع على جُحْرِ ضبٍّ ما يقع على حَبَّ رُمَّانٍ، تقول: هذا جُحْرُ ضَبِّي، وليس لك الضبُّ، إنَّما لك جُحْرُ ضَبٍّ، فلم يمنعك ذلك من أن قلتَ: جحُر ضبيّ، والجُحْرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفرد.

---

(١) الخصائص ١/١٩٢- ١٩٣، وينظر الارتشاف ٤/١٩١٣.

(٢) الإنصاف م٨٤ ج٢/٦١٥.

٢- أن الإتباع من عادة العرب، فقد أتبعوا الجرَّ الجرَّ ههنا، كما أتبعوا الكسرَ الكسرَ، كما في قولهم: (بِهِمْ وبدارِهِمْ)، كسروا الهاء في بِهِم وبدارِهِم إتباعًا لكسر الباء.

وعقّب سيبويه على تفسيري الخليل بقوله: "وكان كلٌّ واحد منهما عنده وجهًا من التفسير"(١).

وذهب السيرافي وابن جني إلى أن "خرب" وقع وصفًا للضبّ وهو في الحقيقة وصف للجحر.

والمعنى عند السيرافي: هذا جحر ضب خرب الجحرُ، وصار من باب حسن الوجه، وفي خرب ضمير الجحر مرفوع؛ لأن التقدير: كان خربٍ جُحُره، ومثله ما قاله النحويون: مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين، والتقدير: لا قبيح الأبوين، وأصله: لا قبيحٍ أبواه، ثم جُعل في: قبيح ضميرًا لأبوين، فثنى لذلك، وأُجري على الأول فخفض، واكتفى بضمير الأبوين، ولم يُعِد ظاهرهما لما تقدم لهما من الذكر(٢).

وأما ابن جني فيرى أنه على حذف مضاف، وأصله: هذا جحر ضب خرب جُحرُه، فحذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس "خرب"، فجرى وصفًا على "ضب" وإن كان الخراب للجحر لا للضب(٣).

---

(١) الكتاب ١/٤٣٦- ٤٣٧.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢/٣٢٨.

(٣) ينظر: الخصائص ١/١٩٣.

والكلام في الجر على الجوار يطول شرحه[1]، ولا يتسع المجال لذكره هنا، لأنه ليس موضوع هذا البحث.

الأخرى: وقوع "أَنْ" المخففة من الثقيلة بعد أفعال الطمع والرجاء:

تقع "أنْ" المخففة من الثقيلة بعد أفعال العلم واليقين، وقد وقعت بعد أفعال الطمع والرجاء على غير **وجه الكلام** كما نَصَّ على ذلك سيبويه في قوله: "وإنَّما مَنَعَ خَشِيتُ أن تكون بمنزلة خِلْتُ وظَنَنْتُ وعَلِمْتُ إذا أردت الرفع أنك لا تريد أن تُخْبِر أنك تَخشى شيئًا قد ثَبَتَ عندك، ولكنه كقولك: أرجو، وأطمعُ، وعَسَى. فأنت لا توجِبُ إذا ذكرتَ شيئًا من هذه الحروف، ولذلك ضَعُف أرجو أنَّك تفعلُ، وأطمعُ أنَّك فاعلٌ.

ولو قال رجل: أخشى أنْ لا تفعلُ، يريد أن يخبر أنه يخشى أمرًا قد استقر عنده أنه كائن، جاز، وليس **وجه الكلام**"[2].

لتوضيح نص سيبويه لابد من معرفة معنى "أنْ" بناء على ما يقع قبلها من الأفعال، فلا تخلو الأفعال قبلها من ثلاثة أقسام:

١- إن كانت أفعال طمع وإشفاق، كانت الناصبة للفعل، نحو: أطمع أن يغفرَ لي، وأرجو أن يهبَ لي، وأخاف أن يفوتني، وأشفق أن يتغيَّرَ عليّ.

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٢٨/٢، وارتشاف الضرب ١٩١٢/٤- ١٩١٤، والتذييل والتكميل ٢٥١/١٢- ٢٥٥، وشرح شذور الذهب ص٣٣٠- ٣٣١، ومغني اللبيب ص٨٩٤- ٨٩٧.

(٢) الكتاب ١٦٧/٣.

٢- وإن كانت أفعال علم ويقين كانت المخففة من الثقيلة، فلم تنصب الفعل، نحو: أعلمُ أَنْ سيكونُ، وأتحققُ أَنْ سيفلحُ.

٣- وإن صح فيها الأمران جاز فيها الوجهان، نحو أفعال الحسبان والظن؛ لأن في الحسبان والظن طرفًا من العلم، وطرفًا من الشك، فيجوز أن يقعَ بعدها الناصبة الأفعال والناصبة الأسماء وهي المخففة من المشددة، وعلى ذلك يُحمل قوله سبحانه: ﴿**وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾ على القراءتين جميعًا(١).(٢).

فأفعال الطمع والإشفاق نحو: أطمع وأخشى وأخاف لا تكون "أن" بعدها إلا الناصبة للفعل، ويضعف أن تكون المشددة كما ذكر سيبويه، نحو: أرجو أنّك تفعلُ، وأطمع أنَّك فاعلُ، ونَصَّ الأخفش أنه لم يقع(٣).

وإذا رُفع ما بعد "أنْ" الواقعة بعد أفعال الطمع والإشفاق، نحو: أخشى أن لا تفعلُ، فقد أجازه سيبويه(٤)،

---

(١) قراءة "تكون" بالرفع لأبي عمرو وحمزة والكسائي، وبالنصب لابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، فمن رفع جعل "أن" المخففة من الثقيلة، وكتبها منفصلة؛ لأن التقدير: وحسبوا أنه لا تكون فتنة، حذف الاسم، وخُففت "أنّ، ودخلت: لا" عوضًا عما لحق "أن"، فاجتمعت مع نون "أن" فأدغمت فيها لفظًا وفصلت في الخط والتقدير، ومن نصب جعلها الناصبة للفعل وكتبها متصلة. (ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢٤٧/٣، وشرح المقدمة النحوية ١٧٥/٢).

(٢) ينظر: شرح المقدمة النحوية ١٧٤/٢- ١٧٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١٣٠/١.

(٤) ينظر: الكتاب ١٦٧/٣.

والأخفش[١]، وزاد سيبويه أنه ليس وجه الكلام، ونَصّ المبرد على أنه بعيد[٢].

ووجه جوازه: إجراء الخوف والخشية مجرى العلم لتيقن وقوعهما[٣]، وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله: "يريد أن يخبر أنه يخشى أمرًا قد استقر عنده أنه كائن".

(١) ينظر: معاني القرآن ١٣٠/١، وشرح التسهيل ١٣/٤، وارتشاف الضرب ١٦٤٠/٤.

(٢) ينظر: المقتضب ٨/٣، وشرح التسهيل ١٣/٤.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٤٠/٤.

الخاتمـــة

النتائـج:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والشكر له أن امتنَّ عليّ بكرمه وإحسانه، وتفضل عليّ بإتمام هذا البحث الذي ظهر لي من خلاله عدة نتائج، من أهمها:

١- أن الأحكام النحوية تطلق على نوعين؛ الأحكام العامة أو الثابتة، والأحكام التقويمية أو الوصفية.

٢- تبين أن تعدد ألفاظ الأحكام النحوية، وتنوع التعبير عنها، وعدم توحيدها يرجع إلى اختلاف عقلية كل نحوي عن الآخر، كما أن اهتمام النحاة كان منصبًّا على وصف الظواهر النحوية لإرساء معالم هذا العلم، وضبط قواعده.

٣- تقرر أن الأحكامَ التقويمية أحكامٌ اجتهادية، ولا يقتصر ذلك على الأحكام التي لم تُذكر ضمن مصطلحات الحكم النحوي الستة التي يكررها علماء أصول النحو، فالوجوب يخضع للاجتهاد أيضًا.

٤- تبين أهمية حكم "**وجه الكلام**" فهو يعطي حكمًا يخص لغة الخطاب، والاستعمالات اللغوية والنحوية.

٥- ورد حكم "وجه الكلام" عند سيبويه في عشرين موضعًا، ولم يُستعمل- فيما بحثت- عند غيره باستثناء الفراء، فقد ورد عند الفراء في اثنين وأربعين موضعًا إلا نادرًا، وورد عند الأخفش في خمسة مواضع، وعند المبرد في خمسة مواضع أيضًا، واقتصر وروده بعد ذلك في كثير من

الأحيان على المواضع التي وردت عند المتقدمين، وفي الأمثلة ذاتها التي ذُكرت في كتبهم.

٦- تشير النصوص الواردة بحكم "**وجه الكلام**" عند سيبويه إلى أن ما يطلق عليه هذا الحكم بمنزلة الراجح والأقوى والأولى والأجود والواجب، والقياس، فليس مساويًا للقياس فقط على ما قرر بعض المحدثين.

٧- أنه يمكن حصر صور حكم "**وجه الكلام**" في كتاب سيبويه في سبعة مطالب، ممثلة في مراعاة المعنى والمقام، ومراعاة التناسب والمشاكلة، وما يقتضيه القياس؛ وما يقتضيه مراعاة الأولى والأجود، وما يقتضيه الفرار من الكراهية والقبح ومن مجيء الكلام على غير وجهه، وما جاء لمقتضى التعاقب، ثم ما ورد على غير وجه الكلام.

٨- أن من المواضع ما انفرد فيها سيبويه بحكم "**وجه الكلام**"، وعبّر عنها غيره بأحكام أخرى مثل الوجوب وعدم الجواز، كما أن منها ما خالفه الكوفيون فيه.

٩- أنه من الأولى دراسة كل حكم على حدة، وأن يُتتبع مواضعه بمزيد من التفصيل حتى يتضح مفهومه، ويتبين المقصود منه.

١٠- أن دراسة حكم "**وجه الكلام**" أنبأ عن تنوع مذاهب النحاة، وتعدد طرائقهم في التعبير عن الأحكام وتنوعها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآيــة	رقمها	اسم السورة	رقم الصفحة
﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾	١١٥	البقرة	٤٤١
﴿ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾	٢٧١	البقرة	٤٥٧
﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	١٦٠	الأنعام	٤٨٠
﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	١٨٦	الأعراف	٤٥٧
﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾	٣٠	النحل	٤٤٤
﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾	١٨	الكهف	٤٥٢
﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾	١٢	مريم	٤٣٢

فهرس أقوال العرب والأمثال

المثــل	الصفحة
" شَرٌ أهَرّ ذَا نَابٍ"	٤٦١
"هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"	٤٨٦

فهرس الأشعار

البيــت	البحر	القائل	الصفحة
فِي ليلةٍ لا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحكَى علينا إلا كَواكِبُهَا	المنسرح	عدي بن زيد أو أحيحة بن الجلاح	٤٥٦
وتَحْتَ العَوالِي فِي القَنا مُستظِلَّةً ظِباءٌ أعارتْها العُيونَ الجَآذِرُ	الطويل	ذو الرمة	٤٧٣
فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِك إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأتِها لا يَضِيرُها	الطويل	أبو ذؤيب	٤٧٨
النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ، لَيْسَ لَنا إلا السُّيوفَ وأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ	البسيط	كعب بن مالك أو حسان بن ثابت	٤٧٦
تَرَى الثَّورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائُرُه بادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ	الطويل	–	٤٧١

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، للباحثة شذى عطا سليم جرّار، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك ٢٠٠٥م.
- الأحكام التقويمية في النحو العربي، د/ نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: أولى ٢٠١١م.
- الأحكام المعيارية في التقعيد النحوي بين ابن جني وابن هشام، دراسة نظرية تطبيقية (حكم الراجح أنموذجًا)، د/ حنان بنت أحمد راجحي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- الأحكام النحوية في شرح المفصل بين الاستقراء والتعليل، للباحثة سليمة دحيري، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية اللغات والآداب، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، د/ صباح علاوي السامرائي، دار مجدلاوي، عمان، ط: أولى ٢٠١١- ٢٠١٢م.
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، تحقيق: الشيخ عبد الرازق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقق: د/رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، ط: أولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- أصول التفكير النحوي، د/ علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة ٢٠٠٦، ٢٠٠٧م.
- أصول الفقه الإسلامي، د/ وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط: أولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط: ثانية ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د/ محمد عيد، عالم الكتب، ط:رابعة١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: د/ إحسان عباس، ود/ إبراهيم السعافين، والأستاذ بكر عباس، دار صادر، بيروت، ط: ثالثة ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د/محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط: ١٩٢٨م.
- أوضح المسالك لابن هشام، ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الندوة، بيروت.

- البرهان في أصول الفقه للجويني الملقب بإمام الحرمين، تحقيق: د/عبدالعظيم محمود الديب، مصر، ط: رابعة ١٤١٨م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، ط: ثانية ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، ط: ثانية، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/حسن هنداوي، ط: دار القلم من ج١ إلى ج ٥، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، وط: دار كنوز إشبيليا من ج ٦ إلى ج ١٤، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: أولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي، تحقيق: السيد الشرقاوي، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: أولى١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، د/ أحمد علم الدين رمضان الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج٤٠، ١٩٧٧م.
- التعاقب وأثره في نحو العربية للدكتور حمدي الجبالي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، م٣١، ع٢، ٢٠٠٤م.

- التعريفات للشريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي على الفارسي، تحقيق: د/ عوض بن حمد القوزي، القاهرة، ط: أولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- التلخيص في أصول الفقه لعبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبدالله جولم النبالي، وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: أد/ محمد علي فاخر، وآخرين، دار السلام، ط: أولى١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق: الشيخ عبد السلام هارون، القاهرة،١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- توجيهات القضايا النحوية في كتاب الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، رسالة دكتوراه إعداد هالة محمد السيد زهران، مكتبة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: أولى ١٩٨٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- الحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون، ١٤٠١هـ- ١٤١٣هـ،١٩٨٤م- ١٩٩٣م.

- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: الشيخ عبد السلام هارون، مطبعة المدني، ط: رابعة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- خلاف الأولى في الدرس النحوي بين التنظير والتطبيق، د/عبد الله عويقل السلمي، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، م٣ ع٢، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: أولى ١٩٩٨م- ١٤١٨هـ.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: د/ وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.
- ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جده، ط: أولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق وجمع: محمد جبار المعيبد، بغداد، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
- ديوان كعب بن مالك، تحقيق: سامي مكي العاني، بغداد، ط: أولى ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط: ثانية ١٩٩٥م.

- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط: ثالثة.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: ثانية: ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي، الكويت، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق: د/ محمد علي الريح هاشم، القاهرة، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، القاهرة، ط: أولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي ط: ثانية، ١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: أولى، ١٩٨٦م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، ط: أولى ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بشرح ابن عقيل، للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط: دار الطلائع.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: أولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم، رسالة دكتوراه، إعداد سيف بن عبدالرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ، تحقيق: د/ محمد أبو الفتوح شريف، ١٩٨٧م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ثانية، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- ظاهرة الغلط في الدرس النحوي، للباحث أحمد رحمان ثابت الزكي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠١٣م.
- ظاهرة القلب في الإعراب للدكتور على أحمد الكبيسي، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد السابع ١٩٩٥م.
- ظاهرة المعاقبة في اللغة العربية، دراسة لغوية، م. م. على عبد رومي مجلة القادسية في الآداب والعلوم، العددان ٤٠٣، م٧، ٢٠٠٨م.

- ظاهرة الوجوب النحوي بين سيبويه والفراء، أد/ صباح علاوي السامرئي، دار مجدولاي، ٢٠٠٣م.
- علل النحو لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض، ط. أولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة.
- في أصول النحو، د/ سعيد الأفغاني، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، د/ سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان، ط. أولى، ١٩٩٧م.
- كتاب سيبويه، تحقيق: الشيخ عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيورت، وطبعة أخرى ببولاق ١٣١٦هـ.
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، ود/ إبراهيم السامرائي، دار الهلال.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: د/ عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط: ثانية،١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- الكناشي في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين بن أيوب، تحقيق: د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- لسان العرب لابن منظور، طبعة: دار المعارف.

- اللَّمحة في شرح المُلحة لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: أولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: أولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- ما فُهم على غير وجه الكلام من كتاب سيبويه، للأستاذ الدكتور صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم، دار الطباعة المحمدية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- المخصص لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المدارس النحوية، د/ خديجة الحديثي، الأردن، ط. ثالثة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى محمد البجاوي، مكتبة التراث، القاهرة.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق د/صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- المستقصى من علم الأصول للغزالي، تحقيق: د/ حمزة بن زهير حافظ، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.

- المستصفى في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ثانية، ١٩٨٧م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د/ هدى قراعة، مطبعة المدني، ط: أولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أ/ أحمد يوسف نجاتي، وأ/ محمد علي النجار، ط: دار السرور.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: د/ بعد الجليل عبده شلبي، القاهرة، ط: أولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د/ محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، ط: أولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- معجم المصطلحات والتراكيب والأمثال المتداولة، د/ محمد بن حسن بن عقيل الشريف، جدة، ط: أولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية، د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط: أولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- المعجم المفصل في النحو العربي، د/ عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: أولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق: د/ مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط: سادسة ١٩٨٥م.
- المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

- مفهوم الإحالة عند سيبويه- أبعاده وضوابطه- للدكتورة لطيفة إبراهيم النجار، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، م٣، ع١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: د/عياد ابن عيد الثبيتي، مكة المكرمة، ط: أولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: أ/ محمد عبدالخالق عضمية، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، لبنان، ط.: أولى ١٩٩٦م.
- من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه (المقتضب)، للدكتور سيف الدين طه الفقراء، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م١٢، ع٢، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٥م.
- المنصف شرح تصريف المازني، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط: أولى ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
- الموضح لابن أبي مريم، تحقيق: د/ عمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة، ط: أولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، مراجعة: على محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- همع الهوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: أولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- الوجوب والجواز والامتناع في النحو العربي، دراسة وصفية تحليلية، للباحث مرتضى فرح على وداعة، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، السودان، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

فهرس الموضوعات

الموضــوع	الصفحة
المقدمــة.	٤٢٧
المبحث الأول: الأحكام النحوية عند النحاة، وعلاقة "وجه الكلام" بها. وفيه مطلبان:	٤٣٢
المطلب الأول: المقصود بالأحكام النحوية لغة واصطلاحًا.	٤٣٢
المطلب الآخر: علاقة "وجه الكلام" بالأحكام النحوية.	٤٤١
المبحث الآخر: مواضع حكم "وجه الكلام" في كتاب سيبويه، وفيه سبعة مطالب:	٤٤٨
المطلب الأول: استعمال وجه الكلام فيما يقتضيه مراعاة المعنى والمقام. وفيه مسألتان: إحداهما: العطف بالنصب على المعطوف عليه المجرور. الأخرى: إضافة اسم الفاعل إلى ما بعده إذا كان بمعنى الماضي.	٤٤٨

الموضــوع	الصفحة
المطلب الثاني: استعمال وجه الكلام فيما يقتضي مراعاة التناسب والمشاكلة. وفيه أربعة مسائل: المسألة الأولى: العطف بالجر على لفظ المجرور، وليس بالنصب حملاً على محله. المسألة الثانية: اتباع المستثنى المستثنى منه في الاستثناء التام المتصل المنفي. المسألة الثالثة: اتباع المستثنى للاسم الظاهر أو للمضمر في الفعل. المسألة الرابعة: العطف بالرفع على جواب الشرط.	٤٥٢
المطلب الثالث: استعمال وجه الكلام فيما يقتضيه القياس. وفيه مسألتان: إحداهما: نصب الاسم المقترن بـ"أل" باسم الفاعل المقترن بها. الأخرى: وجه الكلام في جَوَاب قَسمٍ مَا دَلَّ على الطَّلَب.	٤٥٩

الموضــوع	الصفحة
المطلب الرابع: استعمال وجه الكلام فيما يقتضيه مراعاة الأولى والأجود والمختار. وفيه أربعة مسائل: المسألة الأولى: نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول مما يتعدى بحرف الجر. المسألة الثانية: نصب الوصف على الحال، وعدم جواز الرفع لحذف الموصوف. المسألة الثالثة: استعمال وجه الكلام في رفع ما يمتنع الوصف به لجموده. المسألة الرابعة: استعمال وجه الكلام فيما رُفع على النعت لإجرائه مجرى المصدر.	٤٦٢

الموضــوع	الصفحة
المطلب الخامس: استعمال وجه الكلام فيما يقتضيه الفرار من الكراهية والقبح، ومن مجيء الكلام على غير وجهه. وفيه خمسة مسائل: المسألة الأولى: ما جاء على القلب حتى لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه. المسألة الثانية: ما جاء على تقديم النكرة وإعرابها حالاً. المسألة الثالثة: تقديم المستثنى على المستثنى منه. المسألة الرابعة: جعل "من" و"ما" و"أي" موصولة لا شرطية لوقوعها في وسط الكلام. المسألة الخامسة: إتباع المعدود – إذا كان وصفًا– العَدَدَ في الإعراب.	٤٧٠
المطلب السادس: استعمال وجه الكلام فيما يقتضى التعاقب بين فَيْعِل وفَيْعَل.	٤٨٢
المطلب السابع: ما جاء على غير وجه الكلام. وفيه مسألتان: إحداهما: الجر على الجوار. الأخرى: وقوع "أَنْ" المخففة من الثقيلة بعد أفعال الطمع والرجاء.	٤٨٥
الخاتمة.	٤٩١

الموضــوع	الصفحة
النتائــج.	٤٩١
الفهـارس.	٤٩٣
ثبت المصادر والمراجع.	٤٩٥
فهرس الموضوعـات.	٥٠٧